

تسامح

لريادة الأعمال الاجتماعية

منشورات تسامي



الاستثمار

الاجتماعي

أغسطس 2020

نبذة عن تسامي

01	عن تسامي
02	خدماتنا

مقدمة عن الاستثمار الاجتماعي

03	مصطلحات في القطاع الاجتماعي
04	المقدمة
05	مفهوم الاستثمار الاجتماعي
06	أهم المبادئ الإرشادية للاستثمار الاجتماعي
07	منظومة الاستثمار الاجتماعي
08	شرح أهم الأطراف في منظومة الاستثمار الاجتماعي
11	كيف يختلف الاستثمار الاجتماعي عن بقية النماذج الأخرى؟

سوق الاستثمار الاجتماعي

15	سوق الاستثمار الاجتماعي
----	-------------------------

الاستثمار الاجتماعي ورؤية 2030

19	مساهمة الاستثمار الاجتماعي في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030
----	--

الاستثمار الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة

21	أهداف التنمية المستدامة
22	الاستثمار الاجتماعي وفجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة

نماذج ومنهجيات الاستثمار الاجتماعي

24	الأثر الاجتماعي أولاً أم العائد المالي؟
25	النموذج الجديد للاستثمار
27	الأداء المالي للاستثمار الاجتماعي
28	فهم أعمق لنموذج الاستثمار الاجتماعي (طيف من النماذج المختلفة للاستثمار الاجتماعي)
39	تعريف التأثير على مستوى السوق
33	إطار نموذج العائدات المالية لشركة أوميديار
37	التحديات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي

الاستثمار الاجتماعي وقياس الأثر

41	لماذا نحتاج إلى قياس الأثر؟
43	كيف يمكننا قياس الأثر
44	الأدوات الأخرى المتاحة لقياس الأثر

الاستثمار الاجتماعي وريادة الأعمال الاجتماعية

46	مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية
----	--------------------------------

الأدوات المالية للاستثمار الاجتماعي

49	الديون
50	الأسهم
51	التمويل بطريقة الميزانين

الابتكار في الاستثمار الاجتماعي

54	التمويل المختلط
57	أدوات الدفع مقابل النتائج
60	السندات الأثر الإنمائي

المصادر

63	المصادر
----	---------

فريق تسامي

64	فريق تسامي
----	------------



لؤمن بالإحسان
لمكن الشباب
لبتكر الحلول
لستحق الثقة
لزرع الأمل
لفكر بإيجابية
لحقق الحلم
لنبصر بتعاطف
لعزيز الاستدامة
لعمل بسخف

عن تسامي

تأسست عام 2011 هي منظمة غير ربحية تعنى بإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لمشاكل المجتمع عن طريق تمكين رواد الأعمال الاجتماعيين والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والعام.

خدماتنا

المناهج التعليمية

تصميم وتنفيذ
المساحات الإبداعية

الأبحاث والدراسات

تصميم وإدارة
البرامج الاجتماعية

مساحات عمل



مصطلحات في القطاع الاجتماعي

القطاع الاجتماعي أو الخيري

هو القطاع الذي يستهدف مصلحة المجتمع والبيئة وحل مشاكلهم بالدرجة الأولى، غالباً من خلال اتخاذ الأشكال التالية: جمعية خيرية، مؤسسة خيرية، مكاتب تعاونية دعوية، لجان تنمية اجتماعية، مراكز أحياء، الهيئات الخيرية، أوقاف خيرية وغيرها.

مشكلة اجتماعية

الواقعة التي تؤثر سلباً على شريحة من شرائح المجتمع نظراً لعوامل خارجة عن إرادتها.

الاستثمار الاجتماعي

هو الاستثمار المالي في المبادرات الاجتماعية التي تدر أرباحاً عبر تحصيل عائد اجتماعي بالدرجة الأولى ومن ثم العائد المادي.

ريادة الأعمال الاجتماعية

لا يوجد تعريف واحد جامع متفق عليه، ولكن يمكن القول بأن ريادة الأعمال الاجتماعية تتمثل في طابع الابتكار والابداع وتوجيه هذا الطابع نحو تقديم حلول تتبنى أساليب تجارية لعلاج المشاكل المجتمعية والبيئية ولذلك يطلق عليه كذلك المجتمعية بدلاً من الاجتماعية.

رأس مال اجتماعي

هو عبارة عن الشبكات والروابط الاجتماعية ذات القيمة لأطراف العلاقة.

أهداف التنمية المستدامة

هي مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات الذي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، والتي تُستخدم عند صياغة السياسات والاستراتيجيات الدولية على مدى الخمسة عشر عاماً القادمة

مشكلة بيئية

كل استهلاك بشري ينتج عنه آثار سلبية على استدامة الجودة البيئية اللازمة للمحافظة على مواردها.

شركة اجتماعية

الكيان الذي يُنشأ لمواجهة المشاكل الاجتماعية أو البيئية باستخدام أساليب تجارية، ويُترجم أيضاً إلى "مؤسسة اجتماعية" ونظراً لوجود التداخل مع الجمعيات الخيرية التي يطلق عليها في بعض الأحيان مؤسسات اجتماعية، تم تخصيص مصطلح الشركة الاجتماعية على الكيانات التي تعمل على مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية.

رائد أعمال اجتماعي

هو من يقوم بالعمل على تطبيق الريادة الاجتماعية.

التنمية المستدامة

هي التنمية بجميع أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

ابتكار اجتماعي

جميع ما ينطوي تحت الخلق الإبداعي للاستراتيجيات والحلول والأفكار في المجال الاجتماعي.

المقدمة

أصبح من المتعارف عليه أن المشاكل والتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات اليوم لا يمكن حلها من طرف القطاع الحكومي والقطاع الخيري فقط، لذلك أصبح إشراك القطاع الخاص في حل التحديات الاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات ضرورة لا غنى عنها. خصوصاً عند مقارنة نسبة رأس المال في كلاً من القطاعات الثلاث فإن للقطاع الخاص النسبة الأكبر دون شك ولو افترضنا تحويل نسبة 1% فقط في أسواق رأس المال العالمية نحو الاستثمار ذو الأثر قد يعود ذلك بنتائج عظيمة على المجتمع.

لسنوات عديدة كان يُنظر إلى الأعمال الخيرية والاستثمار على أنها تخصصات منفصلة، أحدهما يناصر التغيير والأثر الاجتماعي والآخر يدعم العوائد المالية. وكانت فكرة دمج المنهجين عن طريق تحقيق عائد مالي أثناء القيام بعمل جيد في نفس العملية أمر صعب المنال، لكن مفهوم الاستثمار الاجتماعي أو كما يسمى أحياناً الاستثمار ذو الأثر أثبت إمكانية حدوث ذلك، بل وأصبح الأداة المطلوبة لكل المستثمرين الراغبين في صنع الأثر الاجتماعي أو البيئي بجانب العوائد المادية والخيار الأنسب للتمويل بالنسبة للكثير من الشركات في مختلف القطاعات.

يعود تاريخ الاستثمار الاجتماعي إلى أواخر الستينيات حيث نشأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستثمار المسؤول والذي يعني: تجنب الاستثمار فيما قد يضر المجتمع، كشركات التبغ، والمشاريع التي تسبب التلوث البيئي وخلافه، ثم تطور فيما بعد في سنة 2008 بعد الأزمة المالية العالمية حيث ظهرت الحاجة الملحة لتغيير وتطوير أسس الاستثمار للنهوض بالاقتصاد العالمي. قامت مؤسسة روكفلر بصياغة مصطلح الاستثمار الاجتماعي لأول مرة عندما كانت هناك محادثة ناشئة حول كيفية استخدام رأس المال بشكل مختلف. كما قامت بتطوير أفكار أخرى مماثلة مثل الرأسمالية الواعية والاستثمار المستدام والاستثمار الأخلاقي.

يشهد قطاع الاستثمار الاجتماعي زخماً كبيراً اليوم. ومع تزايد الاهتمام بهذا المفهوم الجديد من قبل الكثير من الجهات الاستثمارية والشركات الكبيرة في السوق والمستثمرين المهتمين وإنشاء العديد من الصناديق الاستثمارية التي تدعم الاستثمار الاجتماعي، بات القطاع يتلقى موجة من الدعم من الحكومات والأكاديميين وقادة الأعمال حول العالم. كما يقوم الناس بتحويل مواقفهم حول الدور الذي يجب أن يلعبه رأس المال في مجتمعنا من بناء مجتمعات أقوى محلياً إلى التخفيف من تغير المناخ عالمياً، إلا إنه لا يزال القطاع في طور النمو وفي مرحلة مبكرة جداً في العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص. لكن القطاع ينمو بسرعة كبيرة في الآونة الأخيرة وتقدر GIIN الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي من خلال أحدث مسح سنوي بأن قيمة السوق بلغت في سنة 2020، 715 مليار دولار أمريكي. مقارنة بـ 502 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.





مفهوم الاستثمار الاجتماعي

هو الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية أو بيئية مفيدة وقابلة للقياس بالإضافة إلى عوائد مالية

يسعى المستثمرون في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التوازن بين العوائد الاجتماعية والمالية التي تتوقع من الاستثمار وفقاً لأولوياتها. وفي بعض الحالات قد يقبل عوائد مالية أقل من أجل توليد أثر اجتماعي أكبر. ويمكن تطبيق الاستثمار الاجتماعي في الأسواق الناشئة والمتقدمة على حد سواء وقد تستهدف الاستثمارات الاجتماعية نطاقات مختلفة من العوائد المالية كما يمكن تطبيق الاستثمار الاجتماعي من خلال جميع الأدوات المالية المتوفرة في الأسواق المالية كأي استثمار آخر.

يوفر سوق الاستثمار الاجتماعي رأس المال لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في العالم في مختلف القطاعات مثل الزراعة المستدامة، والطاقة المتجددة، والتمويل بقروض صغيرة والخدمات الأساسية مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم، بحيث يمكن النظر إلى الاستثمار الاجتماعي كاستراتيجية استثمار لا تحقق العوائد المالية فحسب بل تحقق أيضاً أثر اجتماعي وبيئي مستدام.

أحد الأمثلة على ذلك هو الاستثمار في المنظمات غير الربحية التي تفيد المجتمع أو في شركات التكنولوجيا النظيفة التي تفيد البيئة. جذب الاستثمار الاجتماعي في السنوات الأخيرة عدداً كبيراً من أفراد المجتمع بالإضافة إلى المستثمرين المؤسسيين وصناديق التحوط والمؤسسات الخاصة والبنوك وصناديق التقاعد ومديري الصناديق الآخرين.

أهم المبادئ الإرشادية للاستثمار الاجتماعي

هناك طرفان أساسيان لأي صفقة استثمار اجتماعي

المستثمرين

الاستثمار بنية توليد عوائد اجتماعية/ بيئية ومالية على حد سواء وكيف يتم بعد ذلك توزيعها كجزء من عملية تخصيص الاستثمار الروتيني.



المشاريع المستثمر فيها

تكييف الأدوات المالية المستخدمة في الاستثمار الاجتماعي للحصول على الدعم المالي اللازم وتكون مشاريع ذات تأثير في المجتمع سواء كانت ربحية أو غير ربحية وذات استراتيجيات واضحة لإحداث الأثر.



وفقاً لتعريف الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي GIIN تم تحديد أهم أربعة مبادئ أساسية التي ترسم خط الأساس لتمييز الاستثمارات الاجتماعية من غيرها وتتلخص المبادئ الأربعة كالآتي

العوائد المالية



تسعى الاستثمارات الاجتماعية للحصول على عائد مالي من الاستثمارات والذي يمكن أن يتراوح بين العوائد بسعر السوق أو عوائد معدلة وفقاً للمخاطر، وهذا ما يميزه عن العمل الخيري.

النية



يكون إحداث الأثر هي النية الأساسية للمستثمر الاجتماعي ولا يكون الأثر مجرد فائدة جانبية من عملية الاستثمار. وهذا ما يميز الاستثمار الاجتماعي عن باقي الاستراتيجيات كالاستثمار المسؤول والاستراتيجيات البيئية والمجتمعية والحوكمة Environment, Social and Governance Strategies.(ESG)

قياس الأثر



السمة المميزة للاستثمار الاجتماعي هي التزام المستثمر بالقياس وطلب التقارير للأداء الاجتماعي والبيئي الناتج عن الاستثمارات.

مجموعة مختلفة من فئات الأصول



يمكن أن تكون الاستثمارات الاجتماعية عبر فئات مختلفة من الأصول والأدوات المالية.

منظومة الاستثمار الاجتماعي

جانب الطلب

- الشركات الريادية الاجتماعية (ربحية / غير ربحية)
- الشركات الغير ربحية التي لها دخل
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسات الغير ربحية
- بنوك التنمية
- بنوك التمويل متناهي الصغر

جانب العرض

- المستثمرين الاجتماعيين
- الحكومات
- المؤسسات
- الصناديق الاستثمارية
- شركات ومؤسسات الاستثمار
- البنوك
- شركات التأمين
- أصحاب الثروات العالية
- المؤسسات الوقفية
- الشركات والأوقاف العائلية
- مؤسسات التمويل الترموي



ممكنو القطاع

- الجهات التشريعية
- الجهات الشرعية
- وزارة الاستثمار
- الهيئة العامة للزكاة والدخل
- الحاضنات والمسرعات
- الحكومات

الوسطاء الماليون

- البنوك التجارية
- البنوك الاجتماعية
- صناديق رأس المال الجريء
- الشركات المالية غير المصرفية
- المستشارين والوسطاء الماليين

شرح لأهم الأطراف في منظومة الاستثمار الاجتماعي

المستثمرون الاجتماعيون

جميع المستثمرين الذين يوفرون رأس المال في عملية الاستثمار الاجتماعي، بما في ذلك: المستثمرون الأفراد، الأفراد من أصحاب الثروات؛ مؤسسات التمويل التنموي؛ ومجموعة واسعة من المستثمرين المؤسسيين مثل صناديق الاستثمار وصناديق رأس المال الجريء وشركات التأمين وغيرها.



المستفيدون من الاستثمار

جميع الجهات التي يتم الاستثمار فيها من خلال عملية الاستثمار الاجتماعي مثل المؤسسات الربحية/ الغير ربحية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها.



الوسطاء

المنظمات التي تربط المستثمرين ومتلقي الاستثمار وأصحاب المصلحة بتزويدهم بحلول وخدمات مبتكرة. يمكنهم أيضاً تسهيل تطوير المنتجات المالية المهيكلية والمساعدة على تقليل تكاليف الاستثمار الاجتماعي. كما يقدم الوسطاء المشورة والمساعدة في هيكلة الصفقات وإدارة الأموال. يمكن أن يكون الوسطاء البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والمستشارين الماليين المستقلين والوسطاء والمنظمات الدولية والشركات الاستشارية وغيرها.



الممكنون

تعد الحكومات من أهم الممكنين في عملية الاستثمار الاجتماعي، يمكنها أن تساعد من خلال خلق بيئة تنظيمية تمكينية وتوفير حوافز مباشرة أو غير مباشرة. ويمكنها أيضاً تخفيض تكلفة رأس المال من خلال الإعفاءات الضريبية أو الضمانات أو الإعانات المتوافقة مع البرامج والأولويات الحكومية. تستطيع الحكومات سن اللوائح للتعرف على المستثمرين الاجتماعيين وتشجيع الشفافية. إلى جانب الحكومات، يمكن أن تلعب المنظمات الدولية وصناديق التنمية ووكالات التنمية دوراً داعماً وتدخل في صفقات استثمارية ذات تأثير مع التمويل المشترك أو تعزيز الائتمان.



المستفيدون

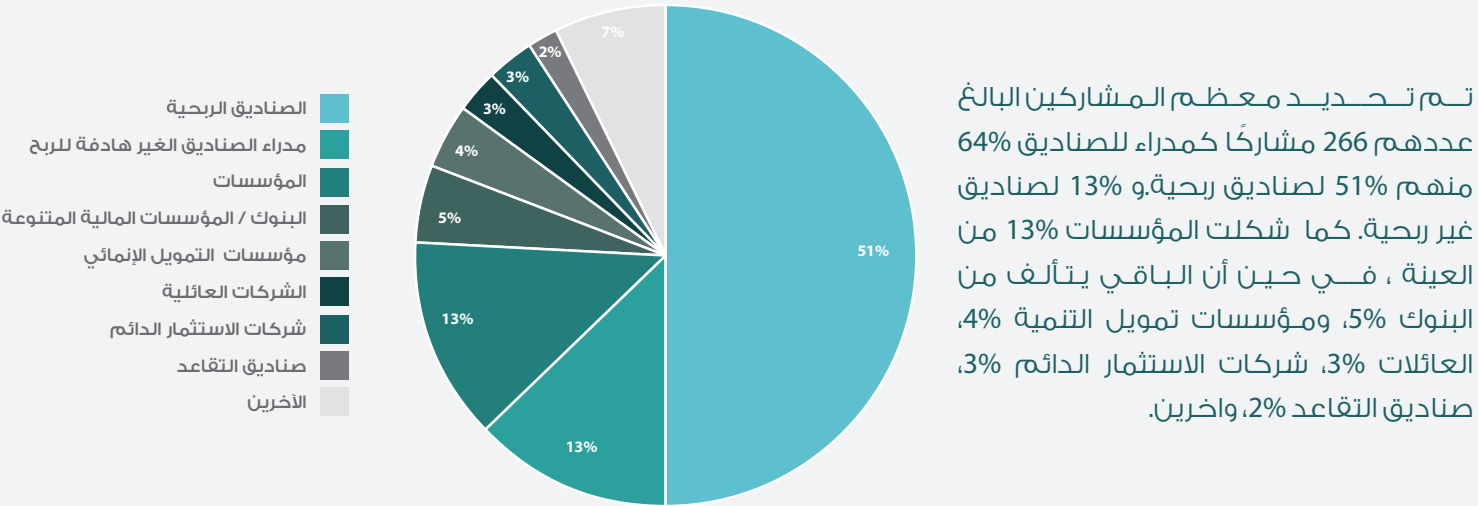
أصحاب المصلحة الذين يستفيدون من الاستثمار من خلال تحسين ظروفهم الاجتماعية والبيئية.



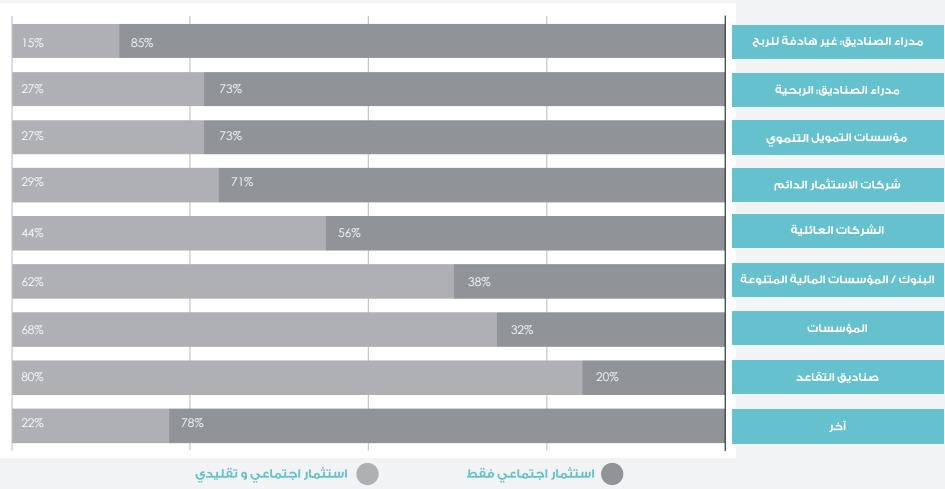
دراسة لأنواع المنظمات المساهمة في عملية الاستثمار الاجتماعي

جمعت الدراسة الاستقصائية السنوية لعام 2019 من GII N بيانات وإحصاءات من 266 مستثمراً مؤثراً. فيما يلي نظرة عامة على بعض الخصائص الرئيسية لهذه العينة وأهم المشاركين

الشكل رقم(1): الاستثمار الاجتماعي بحسب نوع المنظمة



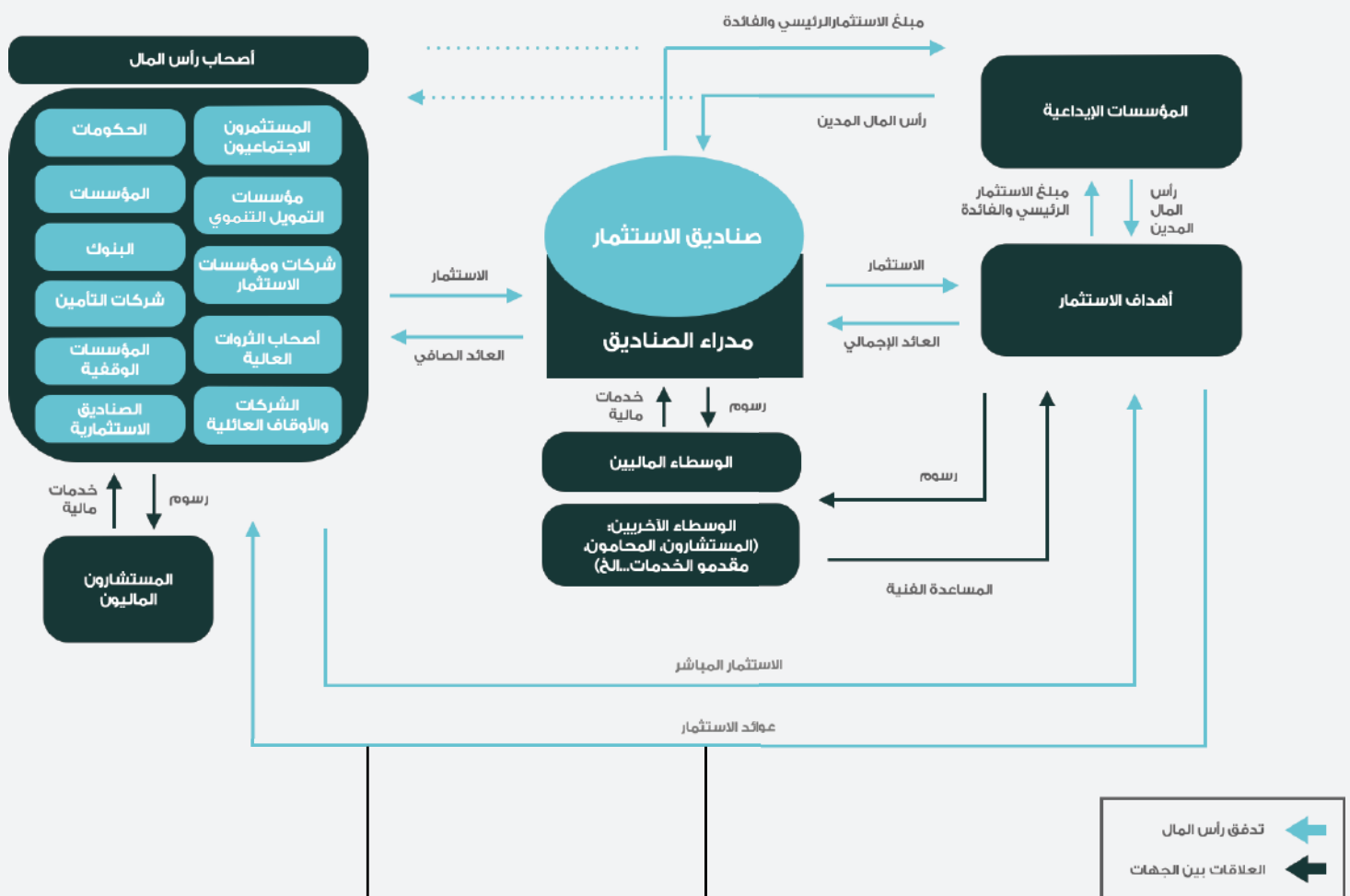
الشكل رقم(2): الاستثمار الاجتماعي فقط /أو الاستثمار الاجتماعي والتقليدي بحسب نوع المنظمة



أشار المشاركون إلى ما إذا كانوا يقومون باستثمارات تقليدية بالإضافة إلى استثماراتهم المؤثرة. حيث يقوم أكثر من 70% من مدرء الصناديق غير الهادفة للربح و مدرء الصناديق الربحية و مؤسسات التمويل التنموي و مؤسسات التمويل التنموي Development financial institutions (DFI’s) بالاستثمارات الاجتماعية فقط. كما تركز أكثر من 50% من الشركات العائلية على الاستثمار الاجتماعي دون الاستثمار التقليدي بالمقابل تقوم 38% من البنوك و المؤسسات المالية المتنوعة بالاستثمارات الاجتماعية فقط و 20% فقط من صناديق التقاعد تختار الاستثمار الاجتماعي دون أن تستخدم الاستثمار التقليدي

شرح مفصل لكيفية عمل منظومة الاستثمار الاجتماعي

الشكل رقم(3): منظومة الاستثمار الاجتماعي



كيف يختلف الاستثمار الاجتماعي عن بقية النماذج الأخرى ؟

أولاً: تحليل الكيانات وفقاً لطريقة التمويل

الاستثمار التقليدي	الاستثمار بمسؤولية	الاستثمار الاجتماعي العائد على العائد المادي	الاستثمار الاجتماعي العائد بالأثر الاجتماعي	منح وتبرعات
نشاط تجاري تقليدي	نشاط تجاري لديه أنشطة مسؤولية اجتماعية	نشاط تجاري مسؤول اجتماعياً	نشاط تجاري تقليدي	نشاط تجاري مسؤول اجتماعياً

كما نعلم هنالك أشكال عدة للكيانات في مجال الأعمال وتختلف باختلاف خصائصها كطريقة التمويل والأولوية بين القيمة المالية والقيمة الاجتماعية وخطة الاستدامة المالية وكمية المخاطر التي ترتبط بالكيان وعدة خصائص أخرى، لكن فيما يتعلق بالاستثمار الاجتماعي يعتبر تحليل الكيانات وفقاً لطريقة التمويل خاصية فعالة للتمييز بين الكيانات وفهم الفرق بينها. ويمكن شرح الشكل أعلاه من الجهة اليسرى إلى الجهة اليمنى حسب التالي

كيان غير ربحي يحقق عوائد مادية

الكيان ذو الأهداف الاجتماعية التي تعتمد في جزء من دخلها على أنشطة الريادة الاجتماعية، مثل جمعية صحية تقدم أحد برامجها بمقابل يُغطي جزء من تكاليف المشروع.

نشاط تجاري مسؤول اجتماعياً

وهو النشاط التجاري الذي يعتمد في عمله على مراعاة المصالح البيئية والاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال: شركة مياه صحية لا تقوم بتعبئة مياه الشرب إلا في قوارير صديقة للبيئة.

نشاط تجاري تقليدي

وهو النشاط التجاري الهادف لتعظيم الأرباح بغض النظر عن أي مصالح أخرى، مثل شركة ألبان لا تراعي المصالح البيئية في الإنتاج ولا تقدم تبرعات لدعم أنشطة اجتماعية من أي مجال.

كيان غير ربحي

الكيان ذو الأهداف الاجتماعية القائم على الموارد المالية التقليدية من الهبات والتبرعات والدعم الحكومي متمثلاً في جمعيات البر ومراكز التنمية الاجتماعية وغيرها.

شركة أو مؤسسة اجتماعية

هو الكيان الذي يستهدف المشاكل الاجتماعية القائم على تقديم الحلول التجارية المبتكرة في استدامتها المالية.

نشاط تجاري لديه أنشطة مسؤولية اجتماعية

وهو النشاط التجاري الذي يُقدم دعماً للبرامج الاجتماعية أو يقيم أنشطة اجتماعية خارج مجال نشاطه الرئيس، مثل بنك تجاري يقدم دعماً لبرامج تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانيًا: القيمة المالية والاجتماعية

الشركات التجارية

تخصص جزءًا من أرباحها في الأعمال الخيرية
المسؤولية الاجتماعية للشركات – CSR.

المؤسسات الاجتماعية

تغطية التكاليف من الخدمات /المنتجات التي تقدمها ويعاد استثمار الأرباح في مشاريع اجتماعية أخرى.

المنظمات الخيرية

تعتمد على المنح / أو المزج بين المنح والاستثمار.

العائد المالي أولاً

العائد الاجتماعي أولاً

العائد الاجتماعي فقط

كيف يختلف الاستثمار الاجتماعي عن الاستثمار التجاري والعمل الخيري؟

المشروع الخيري	مشروع الاستثمار الاجتماعي	المشروع الربحي	
مساعدة المجتمع أو فئة معينة من الأفراد وتعزيز القضية الأساسية للمؤسسة الخيرية	حل المشاكل الاجتماعية أو البيئية وتحسين المجتمعات بالإضافة إلى الاستدامة المالية	تحقيق أعلى ربح ممكن للملاك والمساهمين	الهدف الأساسي
منح	استثمار ومنح	استثمار	التمويل
مطلوب	غير مطلوب: اذا استطاع المشروع تحقيق عائدات مالية تغطي تكاليفه مطلوب: إذا حصل عجز مالي جزئي في المشروع	لا يوجد	المنح
نعم	نعم	لا	تحقيق الأثر الاجتماعي
نعم	نعم	لا	قياس الأثر الاجتماعي
لا	نعم	نعم	تحقيق العوائد المالية
ضعيفة إلى متوسطة	مرتفعة	مرتفعة	استدامة المشروع
مرتفعة	متوسطة	متوسطة	مخاطر فشل المشروع

ثالثاً: نطاق الاستثمار الاجتماعي



بعض المفاهيم لشرح نطاق الاستثمار الاجتماعي

استراتيجيات ESG

تشير استراتيجيات ESG إلى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للاستثمار التي قد يكون لها تأثير مادي على أداء هذا الاستثمار. يتم استخدام و دمج عوامل ESG لتعزيز التحليل المالي التقليدي من خلال تحديد المخاطر والفرص المحتملة. بينما تشير هذه الاستراتيجيات لوجود نسبة من الوعي المجتمعي في عملية الاستثمار لكن يبقى الأداء المالي هو الهدف الرئيسي من دمجها في عملية التقييم.

الاستثمار المسؤول

يعد الاستثمار المسؤول أكثر وعياً ومسؤولية من ESG من خلال الإلغاء الفعال للاستثمارات ذات الأثر السلبي وإن كانت تجني عائدات مالية عالية كما يتم اختيار الاستثمارات وفقاً لمبادئ توجيهية أخلاقية محددة. قد يكون الدافع الأساسي هو الدين أو القيم الشخصية أو المعتقدات السياسية. على عكس تحليل ESG الذي يشكل داعماً للتحليل المالي فقط.

الاستثمار المستدام

يشير الاستثمار المستدام والمسؤول إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على الاستثمارات بالإضافة إلى الأداء المالي، فإنه يهدف إلى دعم الأنشطة ذات القيمة الاجتماعية و / أو البيئية القوية المستدامة بالإضافة إلى العائد المالي.

الاستثمار الاجتماعي الموضوعي (Thematic)

يشمل الاستثمارات في مجالات معينة ولحل مشكلات وتحديات يرغب المستثمر في المشاركة في حلها. كما تخلق مواضيع التأثير الاجتماعي والبيئي والاحتياجات ذات الصلة فرصاً للمستثمرين (مثل ندرة المياه، وتغير المناخ، وكفاءة الطاقة، والخدمات المالية). يتم دمج الفوائد الاجتماعية أو البيئية بشكل كامل في عرض القيمة لهذه الاستثمارات المواضيعية ويمكن تقييمها من حيث النوعية والكمية.

* ملاحظة: أحياناً يتم دمج الاستثمار المسؤول والمستدام في تعريف واحد ولا يتم أخذ الفروقات بين المنهجين بعين الاعتبار ويتم اعتبارهم كنوع استثمار واحد

التمويل الاجتماعي والاستثمار الاجتماعي

التمويل الاجتماعي

هو المصطلح الشامل والمظلة الجامعة لكل المنتجات والأدوات والخدمات المالية التي تهدف إلى تحقيق أثر اجتماعي وبيئي مستدام وإيجابي. يستخدم التمويل الاجتماعي مفهوم (العوائد المختلطة) حيث يربط هذا المفهوم العوائد الاجتماعية والبيئية والاستدامة بالعوائد المالية وذلك يتعارض مع الفكر التقليدي المتعارف عليه للتمويل التجاري الذي يفرض الاختيار ما بين العوائد المالية والعوائد الاجتماعية.

يحاول التمويل الاجتماعي تحقيق أثر اجتماعي إيجابي من خلال المفاهيم المالية والمصرفية المختلفة. كما ذكرنا سابقاً الأثر الاجتماعي الإيجابي يشمل الأثر على المجتمع أو البيئة أو التنمية المستدامة. يحاول التمويل الاجتماعي تحقيق ذلك من خلال تقديم المنتجات والخدمات، مثل القروض والاستثمارات ورأس المال الاستثماري والتمويل المتناهي الصغر.

تعد المفاهيم الرئيسية الأربعة للتمويل الاجتماعي هي:

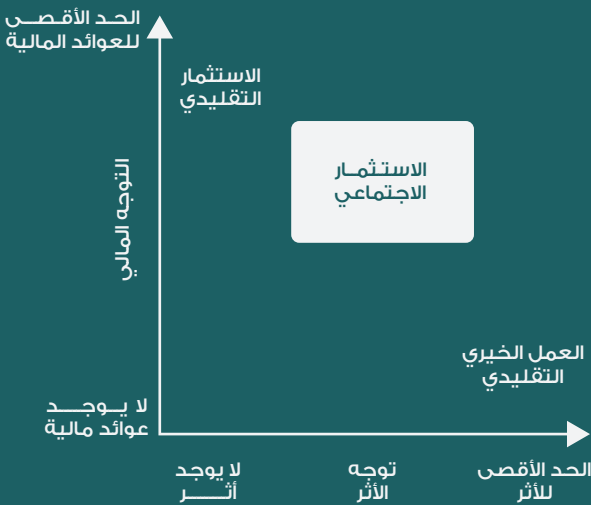
الاستثمار الاجتماعي والتمويل المتناهي الصغر والخدمات المصرفية الاجتماعية وأدوات الدين

كما يوجد غيرها الكثير من أنواع الاستثمارات الأخرى والأدوات المالية المتعددة. يستخدم التمويل الاجتماعي الأدوات المالية لتعزيز القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أنشأتها المنظمات في القطاعات غير الربحية والربحية أو في المساحة المختلطة بينهما. عادة ما تكون هذه المنظمات لها رسالة اجتماعية أو بيئية واضحة وتسعى إلى تعظيم أشكال القيم المختلطة الثلاث. حيث يبحث المستثمرون الرئيسيون بشكل متزايد عن فرص للاستثمار في المؤسسات التي تولد (قيمة مختلطة) وتُعرف أيضاً باسم الاستثمار (المزدوج) أو حتى (الثلاثي). لكي يكون مثل هذا الاستثمار ناجحاً، يتطلب مجموعة من الأدوات المالية، وكادراً من الوسطاء الماليين الجدد، ومجموعة من أدوات القياس التي تلتقط أثر عائد القيمة المختلطة. هذه المكونات الرئيسية الثلاثة تشكل جوهر التمويل الاجتماعي.

الاستثمار الاجتماعي

يعتبر أحد الأدوات التي تندرج تحت نطاق التمويل الاجتماعي. حيث تسعى الاستثمارات الاجتماعية إلى حل التحديات الاجتماعية أو البيئية مع توليد العوائد المالية للمستثمرين. تحظى التأثيرات المجتمعية بأولوية أكثر من العوائد المالية لكن تعد العوائد المالية مطلباً أساسياً أيضاً. تجدر الملاحظة أنه قد تختلف نسبة العوائد المالية حيث تتراوح بين نسبة مماثلة للاستثمارات التقليدية أو نسبة أقل بكثير من ذلك مقابل العائد الاجتماعي.

شكل رقم (4) : موقع الاستثمار الاجتماعي من الاستثمار التقليدي والعمل الخيري



شكل رقم (5) : علاقة التمويل الاجتماعي، الاستثمار الاجتماعي والأدوات المالية.



سوق الاستثمار الاجتماعي



حجم السوق اليوم

تدير أكثر من 1,340 مؤسسة حاليًا
715 مليار دولار

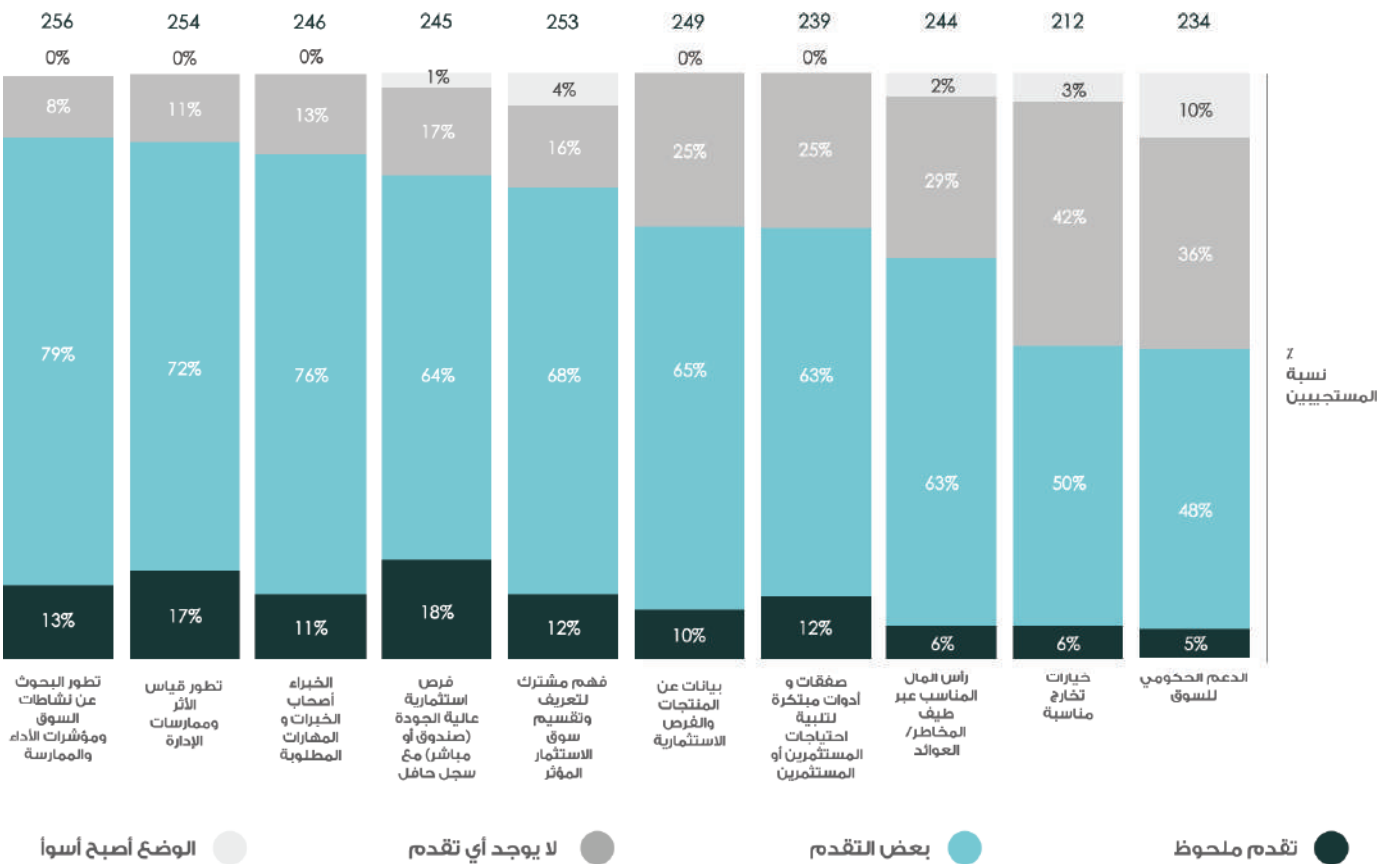
أمريكي من الأصول الاستثمارية المؤثرة في جميع أنحاء العالم في سنة 2020

نمو سوق الاستثمار الاجتماعي

الشكل (6): نمو سوق الاستثمار الاجتماعي

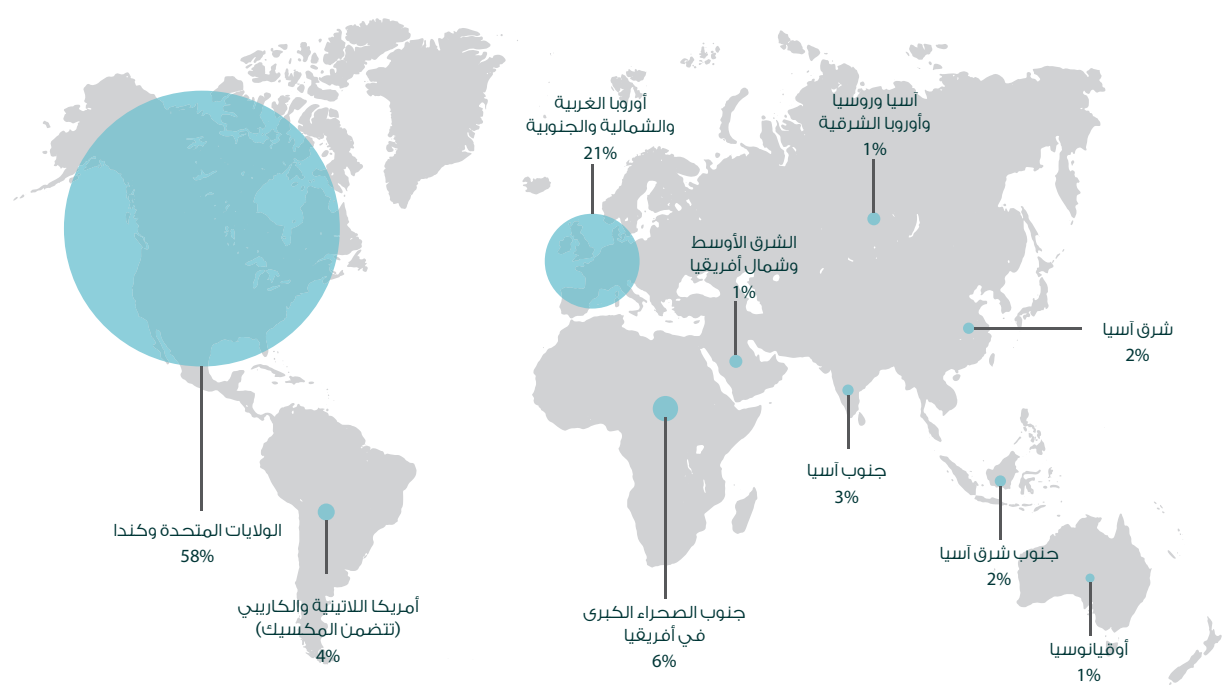


الشكل (7): التقدم المحرز في مؤشرات نمو السوق



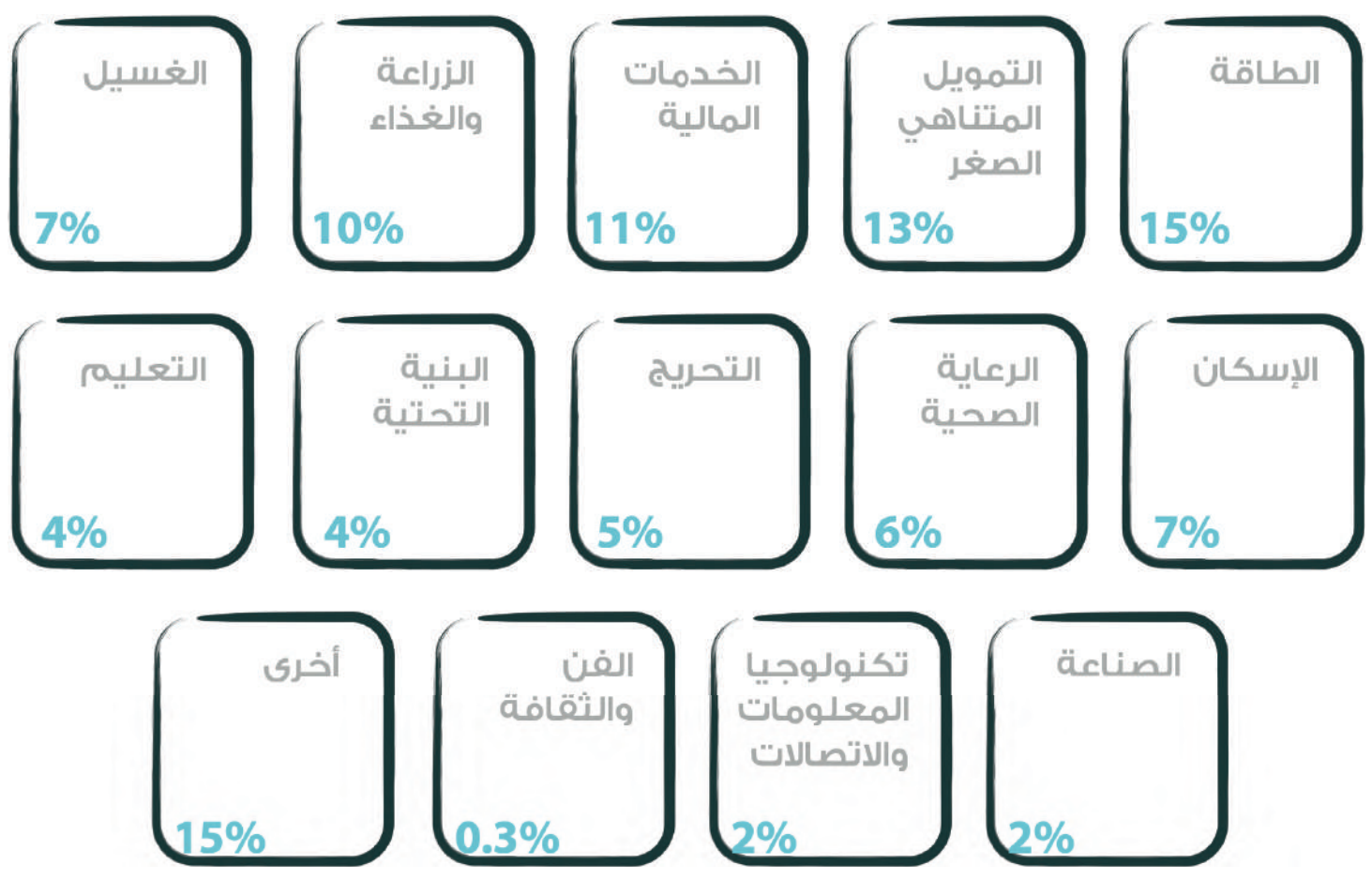
لاحظت أكبر نسبة من المستجيبين بعض التقدم على الأقل في "تطور البحوث عن نشاط السوق والاتجاهات والأداء والممارسة" (92%). كما لاحظت الغالبية العظمى على الأقل بعض التقدم في "ممارسات قياس الأثر وممارسة الإدارة" (89%) وتوفر "الخبراء ذو المهارات المطلوبة" (87%). كما لاحظ ما يقرب من نصف جميع المستجيبين بعض التقدم على الأقل فيما يتعلق "بخيارات التخرج المناسبة" (56%) و"الدعم الحكومي للسوق" (53%). وعلى العكس من ذلك، لاحظ 10% من المستجيبين تفاقم الدعم الحكومي، و 4% لاحظوا تدهورًا في "الفهم المشترك لتعريف وتقسيم الاستثمار المؤثر".

الشكل (8):توزيع المقرات الرئيسية لمنظمات الاستثمار الاجتماعي



تتضمن قاعدة البيانات أيضًا مجموعة عالمية من المستثمرين. تتمركز الغالبية في الأسواق المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا (58%) وأوروبا الغربية والشمالية والجنوبية (21%)، كما هو موضح في الشكل 32. كما أنها تشمل المستثمرين المقيمين في مناطق مثل جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشكل (9) : مخصصات القطاع حسب الأصول المتداولة



الاستثمار الاجتماعي ورؤية 2030

مساهمة الاستثمار الاجتماعي في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030

مجتمع حيوي						
اهتمام الآثار والمتاحف	شرف خدمة الحجاج والمعتمرين	رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه	زيادة الاهتمام بممارسة الرياضة	أفضل مدن العالم سعودية	تمكين المجتمع	اهتمام صحي
قيمة راسخة						
بيئته عامرة						
بنيانه متين						
اقتصاد مزدهر						
ريادة الأعمال	تخفيض البطالة إلى 7%	رفع نسبة مشاركة المرأة بسوق العمل	موقع لوجستي مميز	رفع قيمة أصول صندوقنا الاستثماري	رفع المحتوى المحلي للنفط والغاز	زيادة مساهمة القطاع الخاص
فرص مثمرة						
استثماره فاعل						
تنافسية جاذبة						
موقعه مستغل						
وطن طموح						
تفاعل مع المواطن	صدارة عالمية للحكومة الإلكترونية	زيادة الإيرادات غير النفطية	رفع مدخرات دخل الأسر	مليون متطوع سنوياً	مساهمة القطاع الغير ربحي بالناتج المحلي	
حكومته فاعلة						
مواطنه مسؤول						

تشهد المملكة العربية السعودية نقلة نوعية سيتم من خلالها العمل على إنشاء وتطوير الكثير، مما يخلق فرصاً غير محصورة لإمكانية إنشاء مشاريع ريادية اجتماعية، ولمعرفة المجالات التي يمكن العمل فيه، في الشكل أعلاه ماتم طرحه في رؤية 2030، وهناك جوانب عدة يمكن استنباط المجالات منها:

إن أيّاً من هذه الأهداف يُعتبر مجال اختصاص مقترح للتبني أو البحث فيه عند اختيار نشاط معين لشركة اجتماعية، ويرى البعض فيما يتعلق بالاستثمار في المنشآت الاجتماعية أنه يجب علينا تحديد الفئات الأجدر بالاهتمام بما يتوافق مع توجهات الريادة الاجتماعية وهم: العاطلين القادرين على العطاء وطلاب العلم. فالعاطلين القادرين هم من يستطيعون العمل ولكنهم لم يحصلوا على التوجيه والإرشاد المناسب، فتشغيلهم في العصر الحاضر يحتاج إلى جهد مكثف لتبيين أهمية العمل لهم وأهمية الحد من البطالة. وهناك من يرى أن الاستثمار يجب أن يكون في المشاريع الاجتماعية التي تحرص على تلبية احتياجات من هو أولى، مثل تقديم الأطعمة للذين يتضورون جوعاً، وتوفير الأدوية للمرضى، وإيواء المشردين، وكفالة الأيتام، ورعاية المسنين، والأرامل، والمعاقين وغيرهم من الذين يعدون أولوية علينا كمجتمع للنبي احتياجاتهم. ونحرص كذلك في نفس الوقت على عدم التقليل من شأن المشاكل الأخرى التي لا تهدد المجتمع بشكل مباشر ولكن قد يكون لها آثار وخيمة، كالمشاكل الاجتماعية المتعلقة بعدم وجود أماكن لتفريغ طاقة الشباب بشكل مناسب أو عدم تبني المجتمع لأساليب إعادة التدوير في منازلهم وغيرها الكثير. كما أن أسلوب تقديم هذه الاحتياجات في قالب خدمة أو منتج لمن هو في حاجة ماسة لها عن طريق الشركات الاجتماعية يقدم ضماناً لاستدامة الحل المقدم، وهو ما يدل على أهمية العمل الدائم بدلاً من العمل المنقطع.

وبذلك نرى أن أهداف رؤية 2030 تتوافق بشكل كبير مع الرؤية الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي. وممن الممكن أن تُعتبر مجال اختصاص مقترح عند الاستثمار في نشاط معين لشركة اجتماعية.

كما يمكننا أن نساهم من خلال الاستثمار الاجتماعي بشكل مباشر في أهداف 2030 عن طريق مساهمة القطاع الغير ربحي من خلال: خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 22% إلى 30%، رفع موقع السعودية في مؤشر رأس المال الاجتماعي من 26 إلى 10، زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 سنة إلى 80 سنة.

ومن خلال التأثير المجتمعي / الاجتماعي "وطن طموح بمسؤولية"، عن طريق رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% إلى 5%، وحشد مليون متطوع في كل سنة.

ومن خلال التأثير الاقتصادي، عن طريق رفع مساهمة المنشآت المتوسطة والصغيرة في الناتج المحلي من 20% إلى 35%، نقل المملكة العربية السعودية من المرتبة التاسعة عشر إلى قائمة الدول الـ 15 أكبر اقتصاد في العالم وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 3.8% إلى المستوى العالمي 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.



الاستثمار الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتسمى أيضاً بالأهداف العالمية هي مجموعة من 17 هدفاً عالمياً وضعتها الأمم المتحدة (UN) لمعالجة مجموعة من التحديات الإنمائية، من مكافحة تغير المناخ إلى القضاء على الفقر والجوع. لا تهدف أهداف التنمية المستدامة فقط إلى صنع عالم أكثر استدامة، ولكنها توفر أيضاً فرص عمل حقيقية.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب زيادة كبيرة في نسبة الاستثمارات. تقدر الأمم المتحدة أن التمويل السنوي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 هو ما يقرب من 4 تريليون دولار - وهو أكبر بكثير من التمويل الإجمالي الحالي الذي يركز على أهداف التنمية المستدامة البالغ 2.5 تريليون دولار من مصادر محلية ودولية.

الأهداف العالمية مترابطة وغالباً ما يكمن مفتاح النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة قضايا ترتبط بشكل وثيق بأهداف أخرى. وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى يمكننا اليوم اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ توجيهية وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمد عليها وفقاً لأولوياتها مع اعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره. تمثل أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال شامل. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحدنا معاً لإحداث تغيير إيجابي لكل من الإنسان والكوكب. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أنه من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطراً وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية - يسهل الوصول إليها - في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والمراجعة على الصعيد العالمي.

تمتاز أهداف التنمية المستدامة بأنها أهداف تتم الموافقة عليها من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويبلغ عدد هذه الأهداف سبعة عشر هدفاً فعلياً تلخص فيما يأتي:



وتم وضع أهداف التنمية المستدامة بناءً على ما يُعرف بالأهداف الإنمائية (MDG'S) التي تم العمل على تحقيقها بين عامي 2000-2015، وترتكز جميع أهداف التنمية المستدامة على أربعة محاور وهي: المحور البيئي، والمحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، ومحور الشراكات، وتضم 169 هدفاً فرعياً، و233 مؤشراً.

الاستثمار الاجتماعي وفجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة

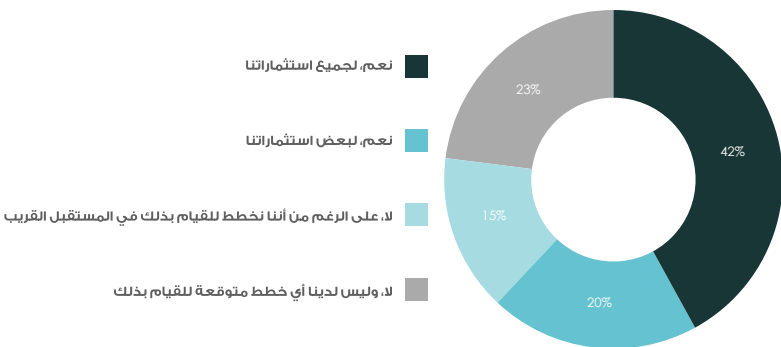
تشير الأمم المتحدة إلى أنه يجب سد فجوة تمويلية تبلغ **2.5 تريليون** دولار إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومع ازدياد حدة المشكلات التي يواجهها المجتمع وتعقيدها، فمن الواضح أن الحكومات والعمل الخيري لا يستطيعان حلها بمفردهما. مع إجمالي الاستثمارات العالمية المقدرة بـ **300 تريليون** دولار، فبمجرد نقل 1% فقط من هذه الأموال إلى الاستثمار ذو الأثر قد يساعد على تغطية هذه الفجوة وتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتطلب من المجتمع العالمي زيادة التمويل من "المليارات" إلى "تريليونات"، مما يعني ضمناً أن هنالك فجوة تمويل كبيرة. بالإضافة إلى حاجة ماسة لزيادة في الإيرادات المحلية. والوصول إلى التريليونات يتطلب أيضاً مساهمات كبيرة من تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود (استثمارات) بما في ذلك تدفقات رأس المال الخاص. لذلك يعد دور القطاع الخاص هنا حاسماً لأنه يمكن أن يحقق نموذجاً جديداً لتمويل الأهداف العالمية عن طريق الاستثمار الاجتماعي وهو أحد المناهج العديدة التي يمكن أن يستخدمها القطاع الخاص في سد فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة.

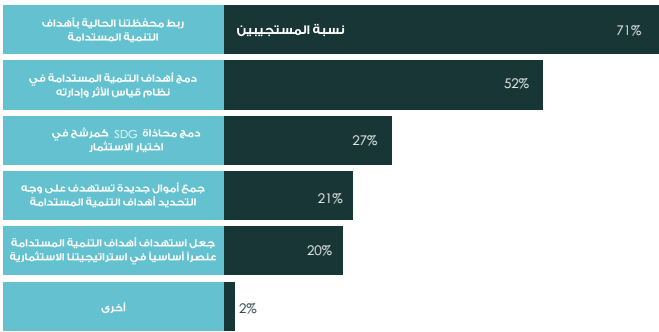


ساعدت اليوم أهداف التنمية المستدامة في تسليط الضوء على أهم القضايا المجتمعية والبيئية وساعدت في التركيز على ما يجب تحقيقه وقياسه من أجل حل هذه التحديات الاجتماعية. لذلك أصبحت الأهداف العالمية دليلاً واضحاً لمؤشرات الأداء الرئيسية لكثير من المستثمرين الاجتماعيين والصناديق الاستثمارية.

الشكل (10): تتبع أثر الاستثمارات من خلال أهداف التنمية المستدامة



الشكل (11): طرق دمج أهداف التنمية المستدامة في ممارسة الاستثمار الاجتماعي





نماذج ومنهجيات

الاستثمار الاجتماعي

النموذج الجديد للاستثمار

الأثر الاجتماعي أولاً أم العائد المالي؟

التنازل عن أحد أنواع العوائد

هل يجب بالضرورة أن يتنازل المستثمر الذي يرغب في خلق الأثر عن العوائد المالية مقابل الأثر الاجتماعي؟ يشكل هذا السؤال نقاشاً طويلاً في مجتمع الاستثمار الاجتماعي والإجابة عليه قد تستدعي النظر إلى الموضوع من عدة زوايا مختلفة للوصول إلى إجابة صحيحة وواقعية.

الحقيقة هي أن الاستثمار الاجتماعي يمتد عبر طيف من أصناف الاستثمارات كما تم شرحه سابقاً، فهو يشمل كل شيء من العمل الخيري الاستراتيجي، إلى ما نسميه باستثمار العوائد الصامتة، إلى عوائد مالية مشابهة للاستثمار التقليدي مثلاً في العمل الخيري الاستراتيجي يتم إعطاء المال بعد بضع سنوات يتم استرداده وفي هذه الحالة لا تحصل على أية عوائد ولكنك لا تزال تستعيد رأس المال، بالمقابل هناك أمثلة وفرص كافية رأيناها في السوق العالمي في الاستثمار المؤثر الذي يولد عوائد مطابقة لعوائد السوق مع خلق أثر اجتماعي هائل. في هذه الحالة، يتوقع بأن الأثر الاجتماعي غالباً ما يكون جزءاً لا يتجزأ من نموذج الأعمال نفسها للشركات وذلك ما يدعم نجاحها في المقام الأول.

عدم الوضوح في عملية الاستثمار الاجتماعي

لبعض الخبراء في المجال وجهة نظر أخرى وهي أن الخطر الذي نتعامل معه ليس الاختيار ما بين الأثر و العوائد المالية بل تقبل عدم الوضوح في نسبة العوائد أحياناً، إذا نجحت، فستكون العوائد كبيرة جداً؛ أما إذا لم تنجح، فستحصل على عائد صفري. بغض النظر عن نوع الاستثمار المتبع فستبقى العوائد دائماً غير متوقعة. لذا فإن عدم القدرة على التنبؤ هي في الحقيقة الخطر الذي نتحدث عنه هنا.

العلاقة بين الأثر والعوائد المالية

يدعم الرأي الثالث أن هنالك علاقة قوية بين صنع الأثر و العوائد المالية، لأنه كلما زاد حجم الشركة وكفاءتها سوف تخلق المزيد من الأثر وبالمقابل المزيد من الأرباح والعائدات المالية خاصة عند تحليل أداء الشركات على المدى الطويل لا القصير. لذلك وجد في معظم الحالات عند دعم رواد الأعمال الذين يقومون بحل أكبر التحديات في مجتمعاتهم بأن العوائد المالية والأثر الاجتماعي يسيران جنباً إلى جنب. لذلك ليس من الضروري أبداً الاختيار بين الأثر والعوائد المالية في هذه الحالة. كما يجب هنا الاستثمار في قياس الجودة و الأثر على حد سواء. قد يبدو الأمر على المدى القصير مقايضة بين قياس الأثر واستخدام جزء من الأرباح في توسيع نطاق المشروع. لكن على المدى الطويل يخلق قياس الأثر والجودة أعمالاً أكثر استدامة وصدقية للسوق. لذلك نعم قد يبدو أنه يجب الاختيار بين قياس الأثر والأرباح المالية جزئياً على المدى القصير لكن بمجرد أن يصبح للشركة شريحة عملاء صحيحة والمنتج الصحيح نعتقد أن في معظم الحالات سيكون هنالك علاقة تكامل بين العوائد المالية والعوائد الاجتماعية. كما أظهرت العديد من الأمثلة في السوق اليوم أن الشركات التي تسعى لتحقيق الربح وخلق الأثر تحقق أداء متفوق مقارنة بالشركات الأخرى لعدة أسباب منها: (1) أنهم يركزون أكثر على المستهلك النهائي، (2) ومهتمين بجذب أفضل المواهب، (3) قادرون على تقليل المخاطر التي تأتي مع الفساد والإدارة التنظيمية، (4) يسعون لرؤية الفرص في كل تحد اجتماعي أو بيئي. لذلك لقد أثبتوا أنه بمجرد وضع هذا المزيج المتأزر من الربح والهدف السامي، تصبح النتائج التي تحصل عليها على كلا الجانبين أقوى.

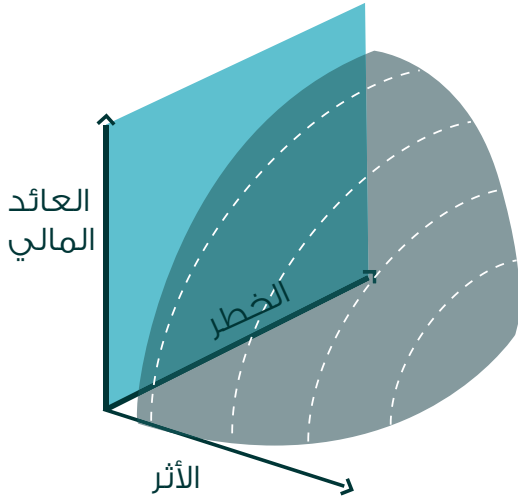
النموذج الجديد للاستثمار

يُنظر إلى الاستثمارات بشكل تقليدي عن طريق الموازنة بين كل من المخاطر والعوائد المالية، حيث تؤدي المخاطرة الأعلى عادة إلى تحقيق عوائد أعلى. لكن في النموذج الجديد للاستثمار الاجتماعي تمت إضافة بعد ثالث للتأثير على اتخاذ قرارات الاستثمار، **الأثر الاجتماعي الناتج من الاستثمار**.

- المخاطر

بالإضافة إلى أخذ المخاطر التقليدية للاستثمار بعين الاعتبار، فإن تحليل الاستثمار الاجتماعي يتطلب فهم المخاطر الخاصة بمشهد ريادة الأعمال الاجتماعية. أحد الأمثلة تتعلق بمخاطر الأثر – الأسواق غير المخططة والتي يصعب الوصول إليها، وعدم وجود تاريخ ائتماني للعملاء ومخاطر القياس – نظرًا للتحديات في قياس الأثر الاجتماعي، قد يتعرض المستثمرون الذين يسعون إلى تعظيم الأثر بدلاً من العائد المالي إلى تقييم غير دقيق للأثر. بشكل أساسي، يجب أن يكون المستثمرون الاجتماعيون على دراية بمجموعة المخاطر التي يواجهونها وتحديد مدى شهيتهم لهذه المخاطر قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية. كما يجب التنبيه هنا المفهوم السائد الخطأ، وهو أن الاستثمارات المؤثرة تعتبر عادة أكثر خطورة من الاستثمارات التقليدية. تستند هذه النظرة التي لا أساس لها إلى حد كبير على حقيقة أن عددًا كبيرًا من المستثمرين ليسوا على دراية بمجال الاستثمار الاجتماعي وتاريخ المنتجات الاستثمارية المختلفة في هذا المجال.

شكل رقم(12): النموذج الجديد للاستثمار





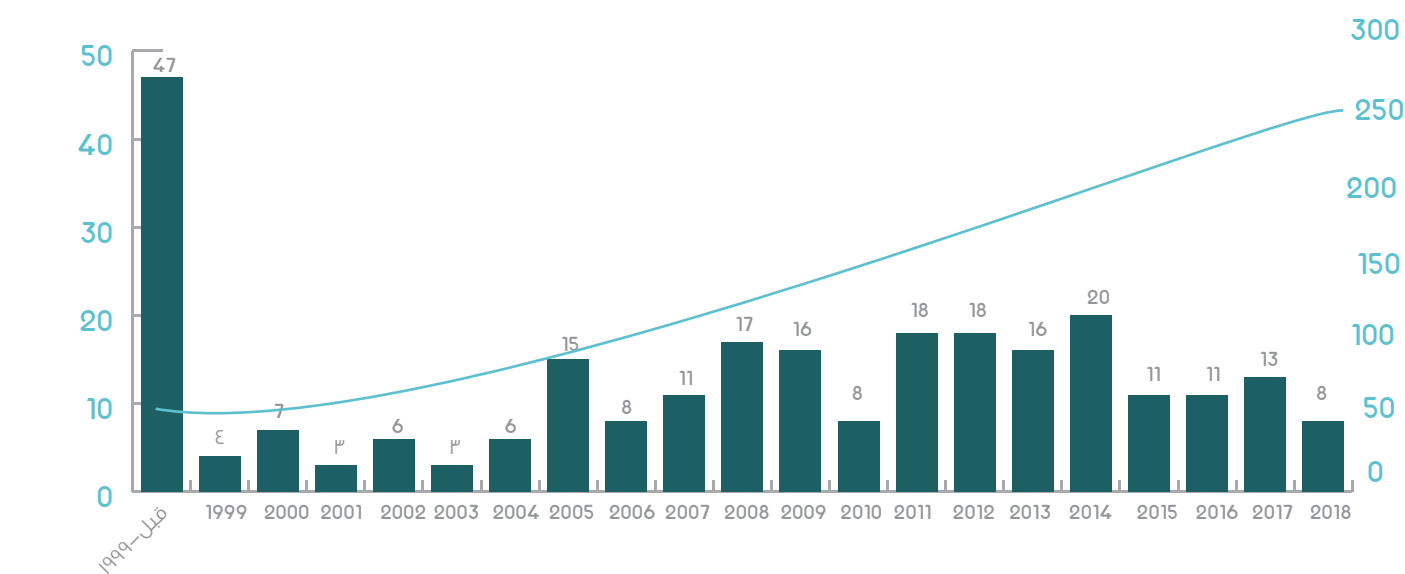
-العوائد المالية

لעقود من الزمن اعتقد الناس عادة أنه يمكننا إما صنع الأثر أو كسب المال وأن الأثر الاجتماعي يُضعف العائد المالي. من وجهة النظر هذه، جاءت نظرية "التمويل أولاً" مقابل "التأثير أولاً". ما نجده هو أن هذا المفهوم لا يعطي الصورة الكاملة للاستثمار الاجتماعي. على سبيل المثال، في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية لعام 2008، كانت الاستثمارات التجارية تشهد خسائر بنسبة 20-40% بينما كانت العديد من الاستثمارات ذات الأثر تشير باستمرار إلى عائدات بنسبة 4% أو أكثر. في حالة التمويل المتناهي الصغر (Micro-finance) على سبيل المثال، حقق بعض المستثمرين عوائد بنسبة 7% خلال فترة الانكماش الاقتصادي. نعلم أنه لا يمكننا التعميم على كل الاستثمارات، فكل استثمار فريد من نوعه، ولكن من الواضح أن الاعتقاد بأن التأثير الاجتماعي يعوق العائد المالي قديم. في الواقع، بدأ المستثمرون حول العالم يدركون أن الاستثمارات المؤثرة لا تحافظ فقط على رأس المال، ولكن هذا التأثير نفسه يمكن أن يكون محركاً لنجاح الأعمال وبالتالي الربح.

كما ذكرنا أعلاه، أصبح تفكير المستثمرين المؤثرين الآن أبعد من مجرد المفاضلة التقليدية بين فعل الخير (التأثير الاجتماعي) والأداء الجيد (العائد المالي). حيث صار المستثمرون يقومون بتقييم الاستثمارات المختلفة فيما يتعلق بأدائهم عبر المحاور الثلاثة لخلق القيمة المختلطة. ومن ثم تكون مسألة "التمويل أولاً" أو "التأثير أولاً" أقل من كونها اعتباراً استراتيجياً للرغبة في المخاطرة وتوقع العائد. وعلى هذا يتم النظر إلى هذه الأسئلة المتعلقة بالمخاطر والعائد مع الالتزام بتعظيم الأداء الكلي الإجمالي للمحفظة من الناحية المالية والاجتماعية/ البيئية.

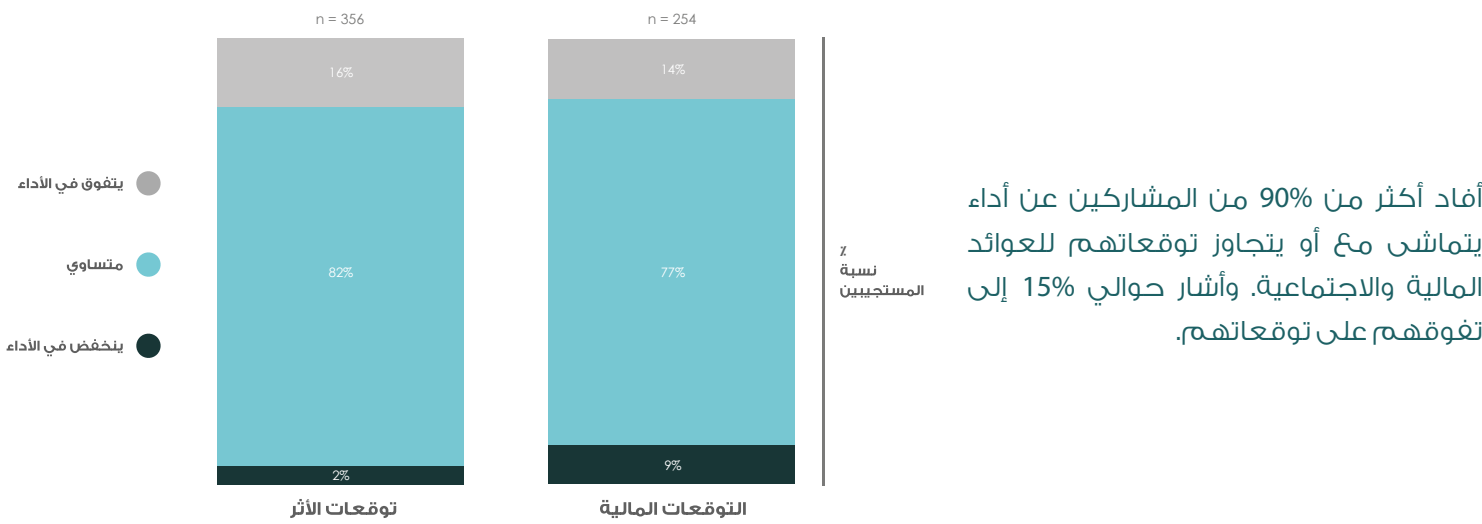
الأداء المالي للاستثمار الاجتماعي

الشكل رقم(13): سنة الاستثمار الأول



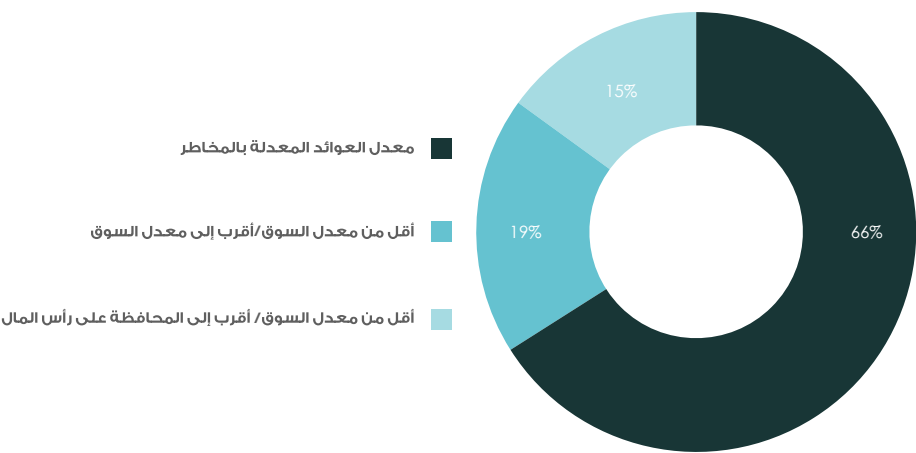
يستمر سوق الاستثمار الاجتماعي في استقطاب مشاركين جدد إلى السوق. دخل ما يقارب ثلاثة أخماس جميع المشاركين السوق على مدى السنوات العشر الماضية، وقام ما يقارب من الربع بأول استثمار لهم خلال السنوات الخمس. 66% من بين المستثمرين الذين قاموا باستثماراتهم ذات الأثر يدخلون بالاستثمارات المؤثرة فقط، بينما يدخل 34% منهم في الاستثمارات المؤثرة والتقليدية.

الشكل رقم(14): الأداء بالنسبة للتوقعات



أفاد أكثر من 90% من المشاركين عن أداء يتماشى مع أو يتجاوز توقعاتهم للعوائد المالية والاجتماعية. وأشار حوالي 15% إلى تفوقهم على توقعاتهم.

الشكل رقم(15): معدل العوائد المعدلة بالمخاطر



المستثمرون الاجتماعيون لديهم توقعات عوائد مالية مختلفة. يستثمر البعض عن عمد للحصول على عوائد أقل من سعر السوق، بما يتماشى مع أهدافهم الاستراتيجية. بينما يسعى آخرون إلى تحقيق عوائد منافسة للسوق وتتفوق على السوق، تتطلبها في بعض الأحيان المسؤولية الائتمانية. يسعى معظم المستثمرين الذين شملهم الاستطلاع إلى تحقيق عوائد تنافسية بسعر السوق.

فهم أعمق لنموذج الاستثمار الاجتماعي (طيف من النماذج المختلفة للاستثمار الاجتماعي)

في حين أن بعض الاستثمارات ذات الأثر يمكن أن تحقق بالفعل أثرًا إلى جانب العوائد المالية المعدلة حسب المخاطر ومعدل السوق، فمن الواضح أيضًا أنه لا يمكن تحقيق جميع أنواع الأثر مع عوائد بسعر السوق. خلال الصفحات القادمة سنتجاوز النقاش العام ونتعمق أكثر في هذا الواقع الدقيق وسنقوم بفحص إطار عمل مفيد أنشأته شبكة أوميديار (Omidyar) وهي شركة استثمارية خيرية عالمية رائدة، لتفصيل وشرح استراتيجية الاستثمار الخاصة بها.



من هي شركة أوميديار (Omidyar) ؟

شبكة أوميديار هي شبكة استثمار خيرية تهدف إلى تحفيز الأثر الاجتماعي على نطاق واسع. تعمل أوميديار في مناطق جغرافية متعددة لتمويل الأعمال التجارية والمنظمات غير الربحية، وتركز على الاستثمار في القطاعات التالية: التعليم والتكنولوجيا الناشئة والخوكمة وإشراك المواطنين والشمول المالي وحقوق الملكية. يتجاوز مفهوم شبكة أوميديار للاستثمار الاجتماعي مجال الجدل بين هل يجب الاختبار ما بين العائد المادي والعائد الاجتماعي وبدلاً من ذلك يركز على سؤال أكثر صلة وهو:

”**تحت أي شروط يجب على المستثمر قبول عائد أقل من السوق مقابل فرصة لتحقيق الأثر الاجتماعي؟**“

للجواب على السؤال يجب النظر إلى الاستثمار الاجتماعي على أنه مجموعة واسعة من نطاقات الاستثمار القابلة للتطبيق وليس شكلاً واحداً فقط. حيث تتطلب بعض من الاستثمارات مفاضلة ما بين العائد المالي والعائد الاجتماعي والعديد منها لا تحتاج إلى المفاضلة. كما يجب على المستثمر ألا يقبل بعوائد مالية أقل إلا في حالات نادرة. بالنسبة لشركة أوميديار يمكن قبول عوائد أقل في حالة واحدة فقط، عندما تسعى إلى الاستثمار في جهات لها أثر على مستوى السوق.

تعريف الأثر على

مستوى السوق

يعتبر العديد من المستثمرين الاجتماعيين القيمة التي تقدمها الشركة للعملاء كمقياس أساسي، أو حتى حصري لتأثيرها الاجتماعي. الاستثمار في هذا النوع من الأثر مفهم بالطبع، ولكن من الضروري بالمثل أن يدعم المستثمرون المؤسسات - خاصة الشركات ذات المخاطر العالية في المراحل المبكرة - التي لديها القدرة على تحقيق الأثر على مستوى السوق. فمن خلال المساعدة في بناء أو تشكيل سوق جديدة، يمكن للشركة أن تولد أثراً اجتماعياً يتجاوز بكثير تأثيرها على مستوى العملاء. لذلك تعتبر شركة أوميديار أن الأثر على مستوى السوق هو الدافع الوحيد الذي قد يجعلها تتخلى عن بعض من العوائد المالية بينما يبقى تحقيق الأثر المباشر مطلباً أساسياً وضرورياً لجميع الاستثمارات.

يمكن للشركات أن تصنع أثراً على مستوى السوق بثلاث طرق أساسية



ريادة نموذج جديد



توفير البنية التحتية للقطاع



التأثير على السياسات والقوانين

أولاً: ريادة نموذج جديد

في بعض الأحيان تستغرق الأسواق – وخاصة تلك التي تخدم ذوي الدخل المنخفض أو المستهلكين في المناطق غير الرئيسية – بعض الوقت للتطور. وأحياناً تتطلب خدمة هؤلاء المستهلكين إنشاء نماذج أعمال تختلف عن النماذج المستخدمة لخدمة الفئات ذات الدخل المرتفع من خلال تقديم رأس مال صبور عالي المخاطر. وبهذا يمكن للمستثمرين الاجتماعيين تمكين شركة ما من إثبات جدوى نموذج جديد. فإذا نجح النموذج، فسوف يلهم الشركات الأخرى على أن تحذو حذوه، وظهور المنافسة سيؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار وزيادة الجودة وتحفيز الابتكار. وبهذا المعنى، فإن التأثير على مستوى السوق لشركة رائدة يشمل جميع العملاء الذين تخدمهم جميع الشركات التي ساعدت على إنشائها ودخلت في نهاية المطاف إلى السوق. وبهذا فإنه يجب على المستثمرين الاجتماعيين عند تقييم الشركات الرائدة أن يقيسوا ليس فقط العائد المالي المتوقع وتأثيره المباشر المتوقع على العملاء، ولكن أيضاً العائد الذي يمكن أن ينشأ من إطلاق نموذج جديد تماماً.



هي شركة عالمية رائدة في الحلول التي تعمل بالطاقة الشمسية للأشخاص الذين لا يحصلون على كهرباء آمنة ومستدامة. تعمل حلول الطاقة الشمسية المبتكرة والقابلة للتحويل على تغيير الطريقة التي يستخدم بها 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. تتوفر المصابيح الشمسية وأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية للعملاء في أفريقيا والصين وجنوب آسيا (بالإضافة إلى الولايات المتحدة). جزء من مهمتها التأسيسية هو الاستفادة من الطاقة الشمسية من أجل القضاء على استخدام الكيروسين الضار والمكلف في البلدان المنخفضة الدخل. ريادة هذه الشركة شجع العديد من الشركات الأخرى إلى الدخول في هذا السوق أيضاً، وقام العديد منها بتطوير منتجات وخدمات جديدة.



وفرت d.light الطاقة الآمنة والمستدامة لأكثر 100,000,000 مستفيد

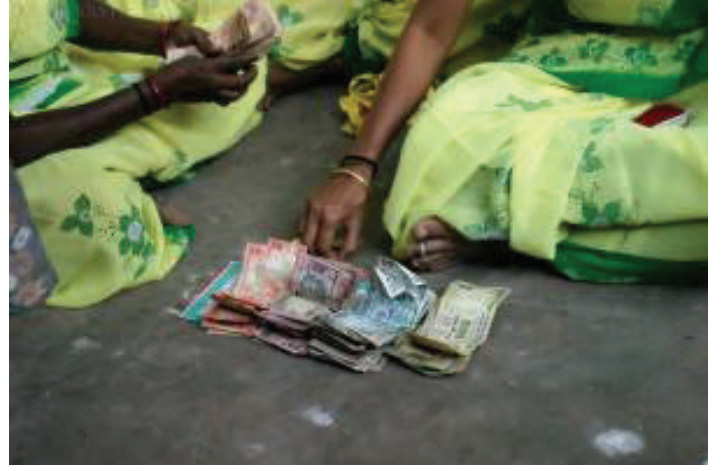
ثانيًا: توفير البنية التحتية للقطاع

تحتاج بعض الأسواق، من أجل التطوير بشكل فعال، إلى تطوير أجزاء كبيرة من البنية التحتية التمكينية. ومع ذلك، فإن إنشاء هذه البنية التحتية يتأخر أحياناً لأنه لا يوجد لاعب واحد في السوق يرغب في تحمل التكلفة وخطر الاستثمار فيها. وهذا صحيح أكثر عندما يكون الاستثمار مفيداً للمنافسين المحتملين. لذلك في بعض الأحيان يجب الاستثمار في مشاريع تساعد على بناء ودعم البنية التحتية وإن لم يكن العائد المالي كبيراً جداً وذلك للأثر الهائل التي تحدثه على السوق بشكل كامل والفرص التي توفرها للشركات الأخرى من بعدها.

mfx CURRENCY
RISK SOLUTIONS

مثال

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقدم خدمات التحوط المالي للمنشآت الصغيرة والتعليم. حتى الآن، سهلت MFX التحوط لأكثر من 1 مليار دولار من رأس المال الصغير. نشأت الفكرة من الحاجة إلى التحوط المالي للعمليات الأجنبية في عملية التمويل متناهي الصغر، لأن الافتقار إلى القدرة على التحوط الفوري للعمليات أعاق تطور سوق العملاء، كما واجهوا مشكلة عدم تطابق العملات؛ لأن العديد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر تعتمد التمويل من المستثمرين المقيمين في الولايات المتحدة أو في أوروبا، وهذا التمويل بالعملة الصعبة. ومع ذلك، فإن مؤسسات التمويل الأصغر تقرض الأموال بالعملات المحلية ذات السيولة المنخفضة للغاية لتلبية لاحتياجات المقترضين. تقرض الأموال بالعملات المحلية ذات السيولة المنخفضة للغاية. ومع نمو سوق القروض الصغيرة، زادت مخاطر العملات لمؤسسات التمويل الأصغر فظهرت الحاجة إلى جهة مثل MFX لحل المشكلة الواقعة في السوق.



سهلت MFX التحوط لأكثر من 1 مليار دولار من رأس المال الصغير



ثالثاً: التأثير على السياسات والقوانين

يمكن لبعض الشركات أحياناً تشكيل ظروف السوق العامة عن طريق تغيير بعض القوانين أو التشريعات أو عن طريق إثارة المناقشات حول القضايا الاجتماعية المهمة.



تعمل أكاديميات بريدج الدولية Bridge International Academies في العديد من البلدان الأفريقية والهند لتوفير تدخلات النظام المدرسي التي تحسن من نتائج التعليم للأطفال. تختبر أكاديمية بريدج معيارين من معايير التأثير على السوق: ليس فقط أنها رائدة في نموذج جديد لسوق جديدة، ولكنها تعمل أيضاً مع صانعي السياسات لتيسير بيئة تنظيمية تمكينية لهذا النموذج. يركز نموذج بريدج على تقديم منهج مدعوم بالتكنولوجيا، وتقوم المنظمة بتقديم هذا المنهج في كل من المدارس التي يديرها القطاع الخاص وفي المدارس العامة أيضاً.



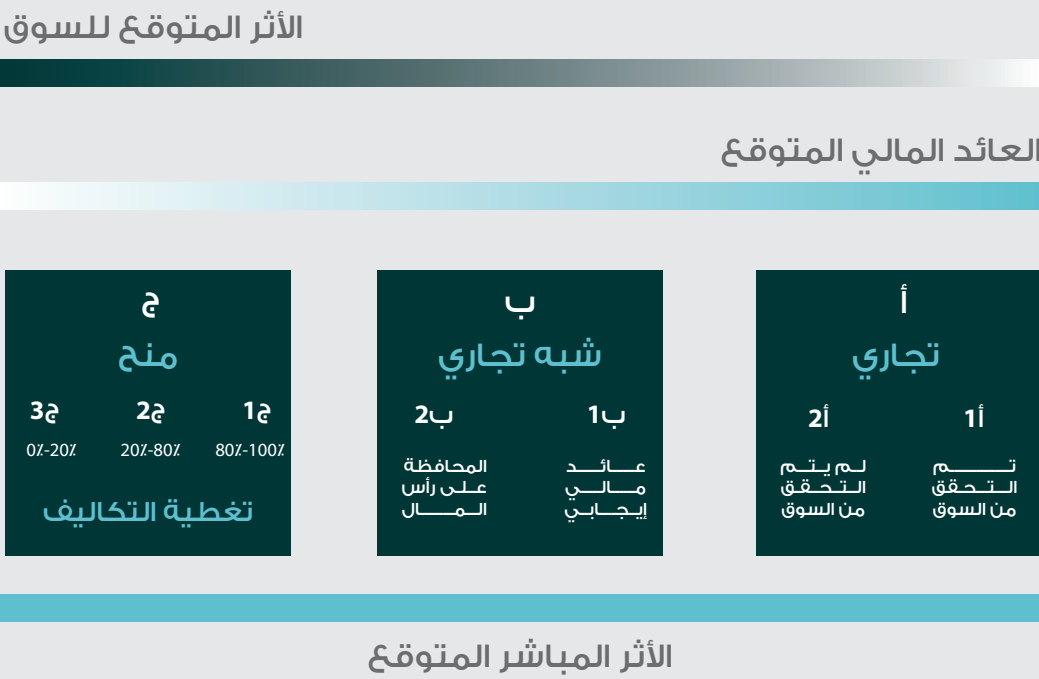
450+ أكاديمية في أربعة بلدان بها أكثر من 400000 طالب



إطار نموذج العائدات المالية لشركة أوميديار

سنتحدث هنا عن منهجية الاستثمار التي طورتها شبكة أوميديار بعد ملاحظتها أنه لا يمكن اتباع منهجية مماثلة للاستثمار التقليدي مع كثير من المشاريع ذات الأثر، لأن العديد من رواد الأعمال الاجتماعيين الذين يحاولون تطوير حلول ابتكارية ومستدامة يحتاجون إلى المزيد من الصبر فيما يتعلق بتقديم رأس المال والحصول على عوائد مالية. لذلك قامت بتطوير منهجية وإطار عمل يجمع بين رأس المال التجاري ورأس المال الشبه تجاري والمنح لدعم ومساعدة المستثمرين الواعدين ورواد الأعمال والأسواق التي يعملون فيها.

الشكل رقم(16): إطار نموذج العائدات لشبكة أوميديار



بالنسبة لجميع استثماراتها، فإن شبكة أوميديار لديها نفس التوقعات العالية للأثر المباشر (على مستوى الشركة)، ولكن التأثير المتوقع في السوق والعائد المالي المتوقع يختلفان حسب نوع الاستثمار.

الفئة أ - استثمارات تجارية

يتوقع من جميع الاستثمارات في هذه الفئة تحقيق أثر اجتماعي إيجابي وعوائد مالية قوية. وفي الوقت نفسه، تُتجنب أوميديار الاستثمار في الشركات التي قد ينحرف نموذج عملها الاجتماعي بسبب الإغراءات المالية. للحد من هذا الخطر تستهدف أوميديار الشركات التي لها أثر اجتماعي "متضمن في نموذج عملها الأصلي" أي ببساطة تقوم هذه الشركات بصنع أثر بمجرد تطبيقها لنموذج عملها وبهذا تقلص من خطر انحراف الشركات عن صنع الأثر والتوجه إلى الربح المالي فيما بعد.

تقسيمات الفئة أ

استثمارات أ1: وجود مستثمرين تجاريين يوفرون التحقق من صحة السوق لأن وجودهم يشير إلى توقع العوائد التجارية من السوق. كما توجد استثمارات هذه الفئة غالباً في مناطق مثل الولايات المتحدة وأوروبا والهند حيث يوجد أسواق متطورة لرأس المال الجريء.

مثال: dailyhunt هو تطبيق جوال يوفر محتوى الكتب والجرائد بـ 14 لغة هندية محلية من أكثر من 1000 مزود محتوى. جلبت الفكرة مجموعة واسعة من المحتوى إلى السكان الهنود غير الناطقين باللغة الإنجليزية الذين يعانون من نقص الخدمات والمعلومات المتوفرة بلغتهم الأم. تقوم dailyhunt بتوزيع مواد من أكثر من 600 منشور إخباري وحوالي 1600 ناشر للكتب الإلكترونية ويسجل موقعها الإلكتروني 3 مليارات مشاهدة للصفحة شهرياً.



كانت هناك توقعات عالية بشأن العوائد المالية من هذا الاستثمار لذلك يمكن تبرير الاستثمار دون الحاجة إلى النظر في إمكانية تأثيره على السوق.

استثمارات أ2: توقع عوائد تجارية، ولكن لا يوجد مستثمرون تجاريون مشاركون ينضمون إلى أوميديار في الصفقة.

مثال: mapan توفر الخدمات المالية والمعلوماتية في إندونيسيا. قامت ببناء شبكة من وكلاء المبيعات المدربين عن طريق الاستفادة من أصحاب الشركات الصغيرة في جميع أنحاء البلاد. اليوم توظف الشركة أكثر من 800 شخص في أكثر من 60 مدينة، وهي تدير شبكة تتكون من أكثر من 100000 وكيل مبيعات. حتى الآن، قامت بمعالجة أكثر من 50 مليون معاملة.



الفئة ب- استثمارات شبه تجارية

يُقبل في هذه الفئة من الاستثمارات احتمال عوائد مالية أقل في مقابل وعود بأثر كبير على السوق. إن مجرد كون الشركة لها تأثير على السوق لا يعني أنها ستولد عوائد مالية قوية. غالبًا ما تحتاج الشركات التي تبتكر نماذج جديدة في أسواق جديدة إلى الوقت للتغلب على الحواجز والعقبات التي تواجهها وإثبات جدوى نموذجها. وبالمثل، فإن الشركات التي تقوم ببناء البنية التحتية للسوق أو تعمل من أجل سياسة قوية غالبًا ما تحقق عوائد مالية عالية جدًا.

تقسيمات الفئة ب

استثمارات ب1 تشمل الفئة ب1 استثمارات في شركات مثل MicroEnsure، التي توفر التأمين للأسر ذات الدخل المنخفض في أفريقيا وآسيا. نشأت في عام ٢٠٠٢ كمشروع غير ربحي. بالنسبة للعديد من الأسر ذات الدخل المنخفض، يمكن أن يبدو مفهوم التأمين ليس من الأولويات، ويولي الاهتمام بالاحتياجات الأخرى الأكثر إلحاحًا على شراء منتج تكمن فائدته في المستقبل. لذلك طورت MicroEnsure نموذجًا يهدف إلى التغلب على هذه العقبات. استنتجت أوميديار من خلال هذا الاستثمار أن العوائد المتوقعة إيجابية ولكنها ليست عوائد معدلة حسب المخاطر، لكنهم كانوا على استعداد لقبول ذلك لأنه في حال نجاح MicroEnsure فلن تخدم ملايين الأشخاص بشكل مباشر فحسب، بل ستساعد أيضًا في بناء سوق ناشئة جديدة.



استثمارات ب2 مثل تلك الموجودة في الفئة ب٢، هي استثمارات من المتنوع أن تحدث تأثيرًا كبيرًا على السوق. لكن السمة المميزة لهذه الاستثمارات هي أن عوائدها المالية يصعب للتنبؤ بها. وذلك لأن الشركات في هذه الفئة غالبًا ما تكون أسواقًا رائدة بحد ذاتها حيث مشاركة القطاع الخاص تكون قليلة نسبيًا أو غير موجودة أبدًا. (تشكل هذه الفئة نسبة صغيرة من المحفظة الاستثمارية لشركة أوميديار).

مثال: Suyo شركة مقرها في كولومبيا تساعد العائلات ذات الدخل المنخفض في المناطق الغير رئيسية على تقنين حقوق الملكية للأراضي والبيوت. تجمع خدماتها بين توفير منصة بيانات الملكية واستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول لتسريع عمليات التقنين. على الرغم من صعوبة تقييم أدائها المالي وتوقع العوائد بشكل دقيق إلا أن أوميديار اعتقدت أن الشركة لديها القدرة على التأثير في القوانين والسياسيات المتعلقة بحقوق الملكية كما أنها ساهمت في إنشاء سوق جديدة لخدمات حقوق الملكية في كولومبيا. لذلك قامت أوميديار بالاستثمار فيها بالرغم من علمها أن العائد المالي قد لا يتجاوز الحفاظ على رأس المال فقط.



الفئة ج- المنح

لا يتوقع الحصول على أي رأس مال من أي من المنح في هذه الفئة، ولكن ضمن هذه الفئة، تنقسم المنح إلى فئات فرعية تؤثر على الدرجة التي سيغطي بها متلقي المنحة تكاليفه التشغيلية من خلال عملياته.

تقسيمات الفئة ج

استثمارات ج1: تذهب المنح في الفئة ج1 إلى المنظمات التي يتوقع أن تصبح مستدامة من الناحية المالية بمرور الوقت. (بشكل أكثر تحديدًا، يتوقع أن تتمكن هذه المنظمات في النهاية من تغطية 80 إلى 100 في المائة من تكاليفها من خلال الإيرادات)

مثال: DonorsChoose.org وهي منصة إلكترونية حيث يتعاون المعلمون والمتبرعون الأفراد لتزويد الطلاب في المدارس الحكومية الأمريكية بالموارد التي يحتاجون إلى تعلمها. اعتمد المانحون في الأصل على منح من شبكة أوميديار ومؤيدين آخرين لتغطية نفقاتها التشغيلية، ولكن في السنوات الأخيرة تحولت إلى نموذج تفرض فيه رسومًا على الجهات المانحة التي تستخدم الموقع.



DonorsChoose.org

استثمارات ج2: تذهب المنح في هذه الفئة إلى المنظمات التي من المحتمل أن تصبح مستدامة جزئيًا بمرور الوقت. (يتوقع أنهم سيكسبون الإيرادات التي تغطي 20 في المائة إلى 80 في المائة من تكاليفها)

استثمارات ج3: تذهب المنح في هذه الفئة إلى المنظمات التي من المحتمل أن يدروا القليل من الإيرادات أو لا يدروا أي إيرادات مالية إبدأ. (متوقع أن تغطي هذه المنظمات 20 بالمائة أو أقل من تكاليفها)





التحديات التي تواجه الاستثمار الاجتماعي

كما هو الحال مع الاستثمارات التقليدية ، تواجه الاستثمارات المؤثرة التحديات بمستويات وأنواع مختلفة مثل:

عدم وجود صفقات استثمارية كافية

في بعض الأحيان تكون فرص الاستثمار التي تقدم عوائد مادية وأثر اجتماعي قليلة نسبياً. ونتيجة لذلك يمكن للمستثمرين الاجتماعيين أن يشعروا بالإحباط في العثور على الصفقات التي تناسب معايير الاستثمار الخاصة بهم وتوجهاتهم المالية والاجتماعية.



نقص الخبرة وتجزئة السوق

يفتقر العديد من المستشارين الماليين إلى الخبرة في الجوانب الاجتماعية للاستثمار الاجتماعي. في الوقت نفسه يفتقر العديد من المستشارين الاجتماعيين إلى الخبرة في القيام بالاستثمارات المالية.



صعوبة قياس الأثر الاجتماعي

أكبر التحديات التي تواجه المستثمرين الاجتماعيين هي كيفية قياس الأثر بالرغم من الجهود المبذولة من عدة جهات في القطاع لتطوير آليات ومقاييس عالمية. لكن يبقى قياس الأثر الاجتماعي تحداً في عملية الاستثمار الاجتماعي. بالمقابل يعد الأثر البيئي أسهل للقياس نظراً لوجود بيانات قابلة للقياس.



التنبؤ بالأثر الاجتماعي أصعب من التنبؤ بالعائد المالي

إن خبراء الاستثمار قادرون على تحديد معدل العائد المتوقع لكل استثمار مقترح. لكن الأثر المتوقع - خاصة الأثر المتوقع في السوق - هو أكثر صعوبة في الحساب. لأن متابعة مثل هذا الأثر، يعتمد على تصرفات العديد من الجهات الخارجية.



مقارنة الأثر الفعلي بالأثر المتوقع أصعب

من مقارنة العائد الفعلي بالعائد المتوقع

خاصة على مستوى السوق، يستغرق خلق أثر اجتماعي حقيقي وقتاً أطول من توليد عوائد مالية. علاوة على ذلك، يحدث التأثير الاجتماعي في بعض الأحيان بطرق غير متوقعة.





تختلف العوائد الفعلية - غالبًا بشكل ملحوظ - عن العوائد المتوقعة

ينصب التركيز في عمليات الاستثمار غالبًا على العوائد المتوقعة بدلاً من العوائد الفعلية. ولكن كما يدرك المستثمرون في المراحل المبكرة، غالبًا ما يكون هناك فرق كبير بين التوقعات الأولية للاستثمار وأداؤه بمرور الوقت.



من الصعب العثور على مؤشرات مالية جيدة للمقارنة بين الفرص الاستثمارية

في معظم المناطق التي تتم فيها عمليات الاستثمار الاجتماعي، تكون البيانات عن أداء الاستثمار في المراحل المبكرة للقطاعات ذات الصلة بالأثر نادرة، لذلك إيجاد مرجعية لمقارنة عملية الاستثمار صعبة للغاية.



القياس الخاطئ للأثر

هناك دائمًا خطر يتمثل في أن يستخدم المستثمرون أساسًا غير دقيق لقياس (الأثر على السوق) لتبرير دعم الأعمال التي تدار بشكل سيئ أو نموذج الأعمال غير الناجح. الخطر هنا هو أن مثل هذا الاستثمار قد لا يكون غير فعال فحسب، بل يشوه السوق أيضًا.



الاستثمار الاجتماعي وقياس الأثر

لماذا نحتاج إلى قياس الأثر؟

قياس الأثر هو الطريقة التي يتحقق من خلالها المستثمرون الاجتماعيون من حقيقة ما إذا كانوا قد حققوا أثرًا اجتماعيًا أم لا. تقوم أنظمة القياس بذلك من خلال تحقيق عدد من الأهداف الحاسمة للاستثمارات الاجتماعية لقيادة التغيير الاجتماعي، ومن أهمها:

المساءلة

يضمن قياس الأثر تحقيق الاستثمارات لنتائج اجتماعية إيجابية. وهذا يساعد على تجنب الظاهرة المعروفة باسم (غسل الأثر) والتي يتم من خلالها استخدام لغة الاستثمار المؤثر في الاستثمارات غير القادرة بشكل موثوق على صنع مساهمات إيجابية.

الاستراتيجية

غالبًا ما يُساء فهم قياس الأثر على أنه شيء يتم القيام به بعد تطوير الاستراتيجية؛ في الواقع، يجب تطوير أنظمة القياس جنبًا إلى جنب والمساعدة في دفع القرارات الاستراتيجية. إن تصميم نهج قياس بمقاييس واضحة يجبر المستثمر على التعبير عن التغيير الذي يسعى إلى تحقيقه من خلال استثماراته.

التعلم

عند إجراء قياس الأثر بشكل صحيح، يخلق حلقات تغذية راجعة للمعلومات تسمح بالتعلم المستمر وزيادة التأثير. يمكن أن يجيب القياس على الأسئلة حول أيًا من أجزاء المحافظ الاستثمارية يعمل بشكل أكثر فعالية ويصنع أثرًا أكبر بالإضافة إلى العوائد المالية.

ماذا يعني قياس الأثر؟

يحدث قياس الأثر على مستويات متعددة ، يجب دمجها جميعًا في نظام قوي لقياس وإدارة الأثر، على وجه التحديد:

المدخلات

الموارد المستثمرة

المخرجات

النتائج الفورية
للأنشطة

النتائج

التغييرات في ظروف
أصحاب المصلحة

الأثر

التغييرات طويلة المدى
في تحسين المستوى
المعيشي و مستوى
الرفاهية للإنسان
والبيئة

في كل مستوى من هذه المستويات، يجب على المستثمرين تحديد مقاييس محددة يتبعونها. تُعد معايير تقارير الأثر ومعايير الاستثمار (IRIS) Impact Reporting and Investment Standards الصادرة عن الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي GIIIN أفضل نقطة انطلاق لاختيار المقاييس المتخصصة.

في الآونة الأخيرة قدمت Impact Measurement Project (IMP) وهي من الجهات الرائدة عالمياً في قياس الأثر، مزيداً من التفاصيل حول الأبعاد التي ينبغي للمستثمرين أن ينظروا في كيفية قياسها عبر جميع مستويات الأثر المختلفة:

ماذا؟



يخبرنا عن النتائج التي تساهم بها المؤسسة ومدى أهمية النتائج لأصحاب المصلحة.

من؟



يخبرنا عن أصحاب المصلحة الذين يواجهون النتيجة وكيف أنهم كانوا بحاجة للتغيير قبل تأثير المؤسسة.

كم؟



يخبرنا عن عدد أصحاب المصلحة الذين عانوا من النتيجة، ودرجة التغيير التي مروا بها، وإلى متى عاشوا النتيجة.

المساهمة



تخبرنا ما إذا كانت جهود المؤسسة و/أو المستثمر قد أسفرت عن نتائج أفضل مما كان سيحدث في حالة عدم وجودهم.

المخاطرة



تخبرنا باحتمال اختلاف الأثر عن المتوقع.

في ما يلي مثال على الكيفية التي قد تشكلها هذه الأبعاد للاستثمار في شركة تقدم صحة محسنة للأمهات

ماذا؟



صحة الأم هي نتيجة إيجابية مهمة

من؟



لجميع الأمهات، حيث من المرجح أن تعاني النساء ذوات الدخل المنخفض من نقص الخدمات فيما يتعلق بالنتيجة

كم؟



إن التأثير الذي تولده هذه الأعمال من خلال هذه الخدمة هي محركات عميقة للنتيجة والعديد من النساء قادرون على الوصول إلى الخدمات بسرعة

المساهمة



تشير الدلائل إلى أن هذا الأثر أفضل مما كان من المحتمل أن يحدث على أي حال

المخاطرة



هناك أدلة قوية على أن نموذج التسليم يقدم هذه التأثيرات وبالتالي فإن مخاطر التأثير منخفضة

كيف يمكن قياس التأثير؟

يرتكز قياس الأثر بشكل أساسي على جمع البيانات وتحليلها لمراقبة و فهم التغيير الحاصل علي أصحاب المصلحة. لكن عند التطبيق العملي قد لا يكون موضوع قياس الأثر بتلك السهولة. أحياناً قد يصعب قياس الأثر الاجتماعي لكونه تغيير غير ملموس ولا يمكن قياسه بالأرقام أو بالمقاييس المالية. كما يتطلب الأثر الاجتماعي وقتاً طويلاً لحدوثه في بعض الأحيان. لكن هنالك عدة منهجيات يمكن اتباعها لقياس الأثر لكل منها مزايا وعيوب مختلفة ومنها:

الطرق التجريبية

تعتبر الطرق التجريبية الفئة الأكثر صرامة، حيث يتم إجراء التجارب باستخدام (مجموعات التحكم) لربط التغيرات التي حصلت بالتدخلات والأعمال التي تم تنفيذها. بعبارة أخرى، يمكن أن يخبرك هذا الأسلوب بما إذا كانت التغييرات (الأثر) ناتجة عن أنشطة المؤسسة أم من أسباب خارجية أخرى.

بيانات النتائج التشغيلية

بيانات النتائج التشغيلية؛ يعتبر النهج الأقل صرامة ولكنه الأكثر عملية في القياس باستخدام البيانات عن النتائج التي تجمعها الشركات كجزء من عملياتها اليومية. معظم المؤسسات الاجتماعية لديها حاجة استراتيجية لفهم ما يحدث مع عملائها، وفي كثير من الحالات يمكن أن تتدفق البيانات التي تم جمعها لهذه الاحتياجات الاستراتيجية أيضاً إلى المستثمرين كجزء من أنظمة قياس الأثر والإدارة.

بيانات المخرجات التشغيلية

في الحالات التي قد لا تكون فيها النتائج عملية مثل مدخرات الكربون أو توليد الإيرادات، قد يكون من الضروري استخدام البيانات التي تتبعها الشركات بالفعل على مخرجاتها الأساسية. تحتوي هذه البيانات غالباً على مقياس إما لعدد العملاء الذين يتم خدمتهم أو عدد المنتجات الموزعة، والتي تتبعها جميع الشركات تقريباً بالفعل كجزء من عملياتها اليومية.

البيانات النوعية

بينما يمكن استخدام كل طريقة من الأساليب المذكورة لتقييم المقاييس الكمية، من المهم ربطها ببعض مستوى البيانات النوعية. التعقيد الكامن في التغيير الاجتماعي يعني أن الأرقام، وخاصة الأرقام التي يتم جمعها عبر استثمارات متعددة، لن تحكي القصة الكاملة للتغيير بشكل كامل. نادراً ما تكون المقاييس الكمية الإجمالية قادرة على تفسير أسباب حدوث تغيير معين بشكل كامل، كما أنه قد يتجاهل النتائج غير المقصودة التي قد تكون أكثر أهمية من النتائج المقاسة من خلال المقاييس الكمية. توفر البيانات النوعية من الملاحظات أو المقابلات مع موظفي أو عملاء الشركات المستثمر فيها سياقاً مهماً للحصول على فهم شامل للمجموعة الكاملة من الأثر الناتج من عملية الاستثمار.

بعض الأدوات المتاحة لقياس الأثر الاجتماعي وتقدير القيمة الاجتماعية

أداة IMM لقياس وإدارة الأثر من الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي GIIN



[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

أداة العائد الاجتماعي على الاستثمار SROI من شبكة العائد الاجتماعي على الاستثمار في المملكة المتحدة UK SROI Network

SOCIAL VALUE UK

[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

دليل المحاسبة الاجتماعية والتدقيق من شبكة التدقيق الاجتماعي Social Audit Network



[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

أداة شركة B لتقييم الأثر الاجتماعي الإيجابي للشركات B Impact Assessment من شركة B-corporation



[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

النظام العالمي لتصنيف الاستثمار المؤثر GIIRS من مؤسسة B-Analytics

B Analytics

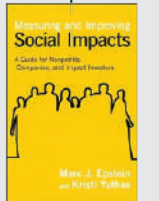
[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

نموذج قياس الأثر من LBG



[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)

قياس وتحسين الآثار الاجتماعية: دليل للمنظمات غير الربحية والشركات والمستثمرين في مجال الأثر الاجتماعي، من تأليف مارك ج. إيستايين وكريستي يوثاس



[للانتقال للصفحة انقر هنا](#)



الاستثمار الاجتماعي وريادة الأعمال الاجتماعية

مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية كما تعرفه تسامي

ريادة الأعمال الاجتماعية تتمثل في توجيه الابتكار والابداع لتقديم حلول لتحديات اجتماعية أو بيئية من خلال تطوير مشاريع وشركات مستدامة مالياً ذات نموذج عمل تجاري ربحي أو غير ربحي وخلق أثر اجتماعي مستدام. كما تمثل ريادة الأعمال الاجتماعية القطاع الثالث وهو يقع في المنتصف ما بين القطاع التجاري والقطاع الخيري



الاستثمار الاجتماعي بمفهومه يتنافى مع وجهة النظر القائلة بأن التنمية الإيجابية لا يمكن توجيهها وتحقيقها إلا من خلال المساعدات الاجتماعية أو الأعمال الخيرية. على العكس من ذلك، يؤكد مجال الاستثمار الاجتماعي أن الأعمال والاستثمار هما محركان مهمان لتحقيق مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة وبيئة أكثر صحة وسلامة؛ فتتقترن فاعلية الاستثمار الاجتماعي ونجاحه بفاعلية قطاع ريادة الأعمال الاجتماعية؛ إذ تعد الشركات الريادية الاجتماعية ركيزة أساسية في تفعيل الاستثمار الاجتماعي وتؤدي دوراً مهماً بكونها الفرص الاستثمارية، وهنا تبدأ الرابطة بينهم. الاستثمار الاجتماعي بدوره يوظف رأس المال الخاص لمعالجة التحديات الاجتماعية بطرق مبتكرة، مع تحقيق النمو الاقتصادي. ولكنه بحكم التعريف ليس حلاً عندما لا توجد فرص استثمار مجدية. الجدير بالذكر أن الاستثمار الاجتماعي ليس بديلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية أو الأعمال الخيرية. وبدلاً من ذلك فإنه يهدف إلى استكمال وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لتعزيز التنمية المستدامة ودفع الابتكار وتحقيق أثر اجتماعي وبيئي إيجابي.





الأدوات المالية للاستثمار الاجتماعي

ما هي أهم الأدوات المالية المستخدمة في الاستثمار الاجتماعي؟

معظم الأدوات المستخدمة في التمويل التقليدي تستخدم في الغالب في التمويل الاجتماعي، وتوجد فرص الاستثمار الاجتماعي عبر جميع قطاعات الأصول المختلفة كالأصول ذات الدخل الثابت والأصول العينية وحقوق الملكية الخاصة والعامة (الأسهم) والدين الخاص والعام.



حقوق الملكية الخاصة



الأصول العينية



الأصول ذات الدخل الثابت



الدين الخاص



الدين العام



حقوق الملكية العامة

أكثر الأدوات المالية انتشاراً في سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي



الدين الخاص



حقوق الملكية الخاصة





أحد أكبر الأسئلة التي تواجه الشركات الناشئة هو أي نوع من الأسهم أو أي نوع من الديون يجب رفعه. هذا الاختيار بين الأسهم والديون هو سؤال أساسي يواجه العديد من الشركات الناشئة، إذاً ما هو الفرق بين الاثنين؟

أولاً: الدين

هو شيء مناسب للشركات ذات الإيرادات الواضحة، والتدفقات النقدية المستقرة والضمانات الواضحة. حيث تقترض الشركة مبلغاً من المال تسدده لاحقاً على دفعات مع نسبة معينة من الفوائد. وتعد الفائدة الأساسية لهذا النوع من التمويل أن صاحب المشروع لا يتخلى عن حصة ملكية في شركته مقابل التمويل المالي. يوجد الآن اهتمام متزايد بالديون الاستثمارية، وهو نوع معين من الديون يركز على دعم المشاريع في مراحل مبكرة. وهناك العديد من الأمثلة مثل Grameen Impact في الهند مثلاً. تصاعد الاهتمام في هذا الجانب من التمويل لأن هناك حاجة كبيرة من قبل الشركات الناشئة، كما أن الشركات الاجتماعية لم تستخدم الطريقة الأمثل للمزج بين نوعي الاستثمار الديون والأسهم وكانوا يستخدمون الكثير من الأسهم حيث كان من الممكن استبدالها بالدين وعدم فقد جزء من ملكية الشركة.

صناديق الدين الخاص

تعد صناديق الدين الخاص أداة صاعدة في سوق الدين العالمية وفئة أصول واعدة في العالم أجمع، بينما تشق طريقها رويداً في المنطقة العربية. إذ تواصل تلك الصناديق منذ سنوات قليلة كسب موطن قدم لها بين فئات الصناديق المختلفة، خاصة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو بين الأفراد المتعثرين. حيث تعتمد تلك الشركات في الغالب الأعم على القروض البنكية في التوسع وتنمية أنشطتها الاقتصادية. ومع تضايف العراقيل في وجه إقراض الشركات الصغيرة من جانب البنوك التقليدية، سعت صناديق الدين الخاص لاقتناص الفرصة. ربما لا تكون البنوك التقليدية في كثير من الأحيان في وضعية تتيح لها توفير رأس المال المطلوب للشركات صغيرة الحجم، بسبب طبيعة التمويل ومفرداته من قبيل فترات الاستحقاق الطويلة، وعدم التقيد بجدول سداد محدد، وطموح البنوك في تحقيق عوائد شبيهة بعوائد الأسهم. وعلى هذا المنال، يتأكد لدينا أن هناك فرصة مواتية في الوقت الراهن لتقديم حلول ائتمانية مبتكرة لكل من المستثمرين والمقترضين على حد سواء، ولهذا فإنه من المتوقع أن يتعزز دور صناديق الدين الخاص بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة.

بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 اضطرت البنوك إلى تقليص سياسة إقراضها للشركات الصغيرة مع التركيز على قاعدة عملائها من الشركات الكبرى، لتجد الشركات الصغيرة نفسها محرومة تدريجياً من مصدر تمويلها التقليدي. وهنا ظهر دور صناديق الدين الخاص في تلبية هذا الطلب وسدّ الفجوة، وتحقق ذلك عن طريق تحويل استثمارات المستثمرين من شريحة المؤسسات مثل شركات التأمين إلى قروض للشركات الصغيرة. ومع تطوّر السوق، تعددت أنواع استراتيجيات الاستثمار هذه من أجل تلبية متطلبات معينة ومحددة.

يتكوّن الجزء الأكبر من هذه السوق من القروض الممتازة وهي القروض المضمونة التي تولّد عوائد من مدفوعات الفائدة، والقروض الهجينة التي تتألف من أدوات الدين وحقوق الملكية التي تولّد عوائد من مزيج مدفوعات الفائدة وحوافز الأسهم. بينما تركز الاستراتيجيات الأخرى مثل الديون المتعثرة والحالات الخاصة على تحقيق عائدات من المكاسب الرأسمالية عبر استرداد الديون في المقام الأول. وقد شهدت صناديق الدين الخاص نمواً متسارعاً خلال الأعوام الأخيرة، ففي عام 2017، بلغ إجمالي الأصول المدارة في صناديق الدين الخاص على مستوى العالم ما يقارب 650 مليار دولار، حيث تمّ جمع 107 مليار دولار في 2017 وحده. ومن المتوقع أن تشهد صناديق الدين الخاص انتعاشه، في ظل النمو المتسارع لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل قيمته إلى 920 مليار دولار بحلول عام 2020.

هناك العديد من الوسائل الأخرى لاستخدام الدين في تمويل المشاريع الاجتماعية ومساعدة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض وتمكينهم وتحسين ظروفهم المعيشية ومن أهم الوسائل..

التمويل متناهي الصغر Microfinance

هو تقديم قروض صغيرة جداً للعائلات الفقيرة التي لا تتمكن من الحصول على هذه القروض من القطاع المصرفي، لمساعدتهم في الانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم المتناهية الصغر. وأحياناً ما يعرف التمويل الصغير أو الأصغر بأنه تقديم الخدمات المالية المختلفة (قروض و ادخار وتحويلات وتأمين وغيرها) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاع المصرفي. ويعتبر التمويل الأصغر من الأدوات الفعالة التي تساعد في مساعدة الفئات الفقيرة على تحسين دخلها و مستوى معيشتها. وتوفير فرص عمل متزايدة، كما يعتبر أكثر القطاعات قدرة على خلق فرص العمل وبتكلفة استثمارية متدنية الأمر الذي يجعله خير وسيلة للتخفيف من البطالة ومحاربة الفقر.

التمويل المنظم Structured finance

يصعب عادةً جمع المعلومات في المؤسسات الاجتماعية. وهذا ليس بسبب الافتقار إلى الشفافية في إعداد التقارير، بل ببساطة لأن معظم المؤسسات الاجتماعية تعمل في مساحة جديدة. وتقوم بعمل نموذج عمل غير تقليدي. لذا فهي في الغالب شركات ناشئة أو حتى إذا لم تكن شركات ناشئة، فهي شركات في مرحلة التوسع ولم يتم تطويرها بالكامل، بالإضافة إلى أن الفهم الكامن وراء نموذج الأعمال منخفض للغاية. لذلك تعد أحياناً الطريقة الوحيدة التي يمكنك من خلالها الدين في هذا المجال هي الاستفادة من التمويل المنظم وهي أداة مالية يتم تقديمها إلى المؤسسات المالية أو الشركات التي لديها احتياجات تمويل معقدة لا تناسب مع المنتجات التمويلية التقليدية. يمنحك التمويل المنظم فرصة هائلة لتقليص عدم تناسق المعلومات فهو يسمح لك بالذهاب إلى ما هو أبعد بكثير من المنتجات العادية ويسمح لك بهيكل حلول تمويل مصممة تناسب المؤسسات الاجتماعية.

ثانياً: الأسهم

من ناحية أخرى الأسهم مناسبة جداً للشركات التي ليس لديها حتى الآن عائدات أو أرباح تبحث تعتبر الأسهم أداة تمويل أساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة وهي عبارة عن شهادات خاصة بالمساهمين تُستخدم لتوثيق حقوق ملكيتهم في الشركات المساهمة. وتُعرف الأسهم أيضاً بأنها حصة تتبع للمستثمر وتُشكل جزءاً من رأس مال المنشأة و تمثل جزء من قيمة المؤسسة أو الشركة، ومن الممكن استثمارها وتداولها والأسهم هو مما تركز عليه الغالبية العظمى من صناديق رأس المال الاستثماري.

صناديق الملكيات الخاصة

هي برامج استثمار مشترك متخصصة في الاستحواذ على حصص ملكية في شركات غير مدرجة سواء كانت شركات ناشئة أو شركات تمر في مرحلة نمو أو توسع، أو شركات مستقرة في مرحلة النضج حيث تقوم الصناديق بالاستحواذ على حصة من الشركة المستهدفة لتحقيق العائد من الدخل والتوزيعات بالإضافة إلى العائد الرأسمالي المتوقع عند التخارج من الاستثمار سواءً بالبيع إلى شريك استراتيجي أو طرح في سوق المال. وقبل المضي قدماً في تنفيذ استثمارات الملكية الخاصة، يقوم فريق العمل بإجراء بحث معمق حول الشركة، وفريقها الإداري، ومصادر القوة الرئيسية فيها، ومنافسيها، ومكانتها في السوق مقابل منافسيها، واحتمالاتها المستقبلية، والمستجدات المتعلقة بها، وغير ذلك من العوامل التي تعزز من فرص نجاح الاستثمار. تنقسم صناديق حقوق الملكية الخاصة إلى ثلاث أنواع رئيسية:

صناديق رأس المال الجريء

وهي تركز على بناء الأعمال من خلال الاستثمار في شركات في مرحلة الفكرة أو كون منتجها في مرحلة التطوير ولم يتم تقديمه للسوق وبالتالي فإن الإيرادات والأرباح ستتحقق على المدى المتوسط/البعيد.

صناديق النمو

وهي تركز على الاستثمار في شركات عاملة وتحقق مستوى ملائم من الإيرادات إلا أنها تحتاج رؤوس أموال لتطوير منتجاتها أو الدخول في أسواق جديدة أو التوسع في أسواق حالية.

صناديق الاستحواذ

وهي تركز على الاستثمار في الشركات التي وصلت مرحلة متقدمة من الاستقرار وتحقق تدفقات نقدية ثابتة نسبياً وغالباً ما تعتمد شركات الاستثمار في الملكية الخاصة إلى تمويل عملية الاستحواذ من خلال القروض البنكية.

ثالثاً: التمويل بطريقة الميزانين

وهي الصناديق التي تستثمر في الشركات بأداتين ماليتين في نفس الوقت هما ضخ السيولة للحصول علي حصص في هذه الشركات وتنمية رؤوس أموالها، وكذلك إقراض الشركات، فيما يعرف بالميزانين. على أن تتحول هذه القروض إلى أسهم للصندوق في هذه الشركات في حالات معينة. وأكد عدد من خبراء الاستثمار المباشر بأنها سبل تمويلية جديدة حتي يتاح للشركات اختيار الوسيلة المثلى التي تتلاءم مع ظروفها الداخلية وبصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الحصول على التمويل اللازم من القروض البنكية. كما أن الطابع العائلي الذي يغلب على عدد كبير منها يدفع ملاك الشركات لرفض دخول الصناديق كشريك في رأس المال، لذا اعتبروا وسيلة التمويل بالميزانين حل وسط بين التمويل بالقروض البنكية والمساهمة المباشرة.

كما أنهم حددوا عدداً من المميزات التي تصاحب تمويل الشركات بالميزانين على رأسها الحصول على التمويل اللازم من الصناديق مع الحفاظ علي هياكل الملكية من دون تغيير، فضلاً عن سهولة تخارج الصناديق من الشركات، نظراً لأن دور الصندوق لن يتعدى كونه مقرضاً وليس مساهماً، خاصة في ظل صعوبة التخارج من الشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على أن التمويل بطريقة الميزانين يتيح درجة أكبر في التعامل مع الشركات المتعثرة عن سداد قيمة القروض نظراً لتوافر إمكانية تحويل القرض إلى حصص مساهمة. وأضاف الخبراء ميزة أخرى في توفير التمويل للشركات بالاقتراض من الصناديق، متمثلة في ارتفاع عائد الشركات من رأس المال، نظراً لأنها ستفادي دخول شريك جديد في رأس المال له نصيب في العوائد.

إن طريقة الميزانين، المقرر أن تعمل بها الصناديق، تتمثل في إتاحة الفرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لاختيار الوسيلة التمويلية المناسبة لها سواء كانت من خلال دخول الصندوق كشريك في رأس المال بالحصص التي تمثلها السيولة التي سيضخها للشركة أو أن تكون هذه الفوائض النقدية على سبيل القروض دون دخول الصندوق كشريك في رأس المال.

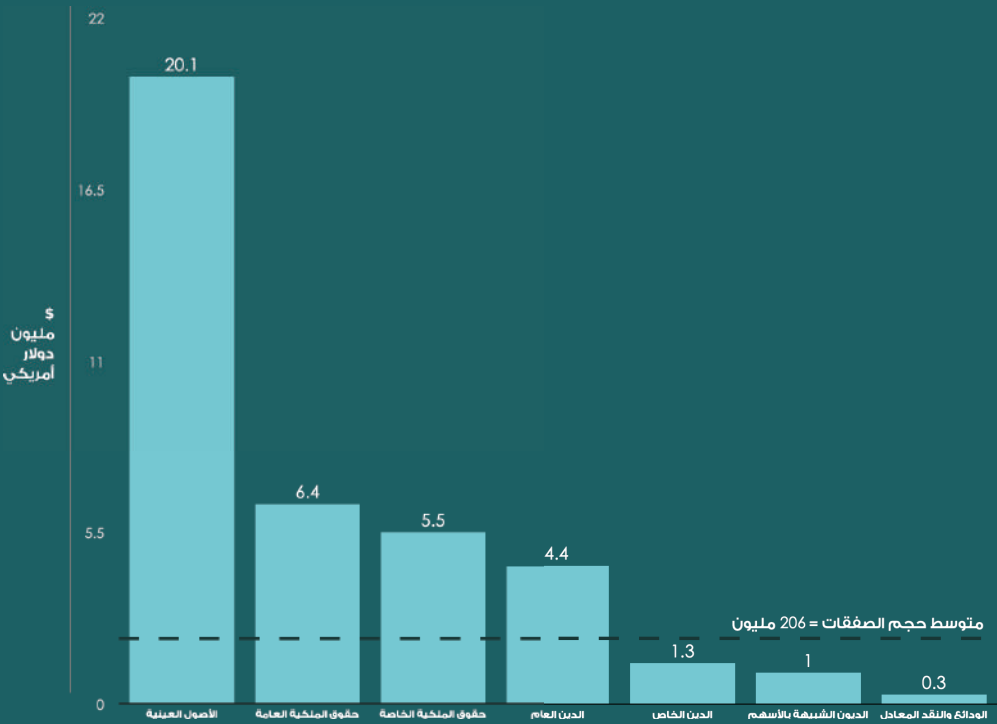
الاستثمار الاجتماعي بين فئات الأصول المختلفة

الشكل رقم (17): المادة 12: حجم رأس المال المستثمر وعدد الاستثمارات في عام 2018، حسب فئة الأصول

نسبة رأس المال المستثمر		نسبة الاستثمارات
34%	الدين الخاص	69%
16%	الدين العام	10%
14%	حقوق الملكية الخاصة	6%
11%	حقوق الملكية العامة	5%
10%	الأصول العينية	1%
1%	الديون الشبيهة بالأسهم	3%
0.5%	الودائع والنقد المعادل	4%
14%	اخر	1%

استثمر 261 مستثمراً 35 مليار دولار أمريكي في 13,358 استثماراً اجتماعياً خلال 2018. تم استثمار ثلث رأس المال وما يقارب 70٪ تقريباً من المعاملات من خلال الدين الخاص. يمثل الدين العام 16٪ من رأس المال المستثمر و 10٪ من الاستثمارات، في حين شكلت الأسهم الخاصة 14٪ من رأس المال المستثمر و 6٪ من الاستثمارات

الشكل رقم (18): متوسط حجم الصفقة في 2018 بين فئات الأصول المختلفة



بلغ متوسط حجم صفقة المستجيبين في 2018 ما يقرب من 20.6 مليون دولار أمريكي. وكان متوسط حجم الصفقة أكبر بين الاستثمارات التي تمت من خلال الأصول الحقيقية (20.1 مليون دولار أمريكي)، يليه الأسهم العامة (6.4 مليون دولار أمريكي) والأسهم الخاصة (5.5 مليون دولار أمريكي). وشهدت الودائع والنقد المعادل أصغر متوسط حجم للصفقة (0.3 مليون دولار أمريكي) ، يليه دين مثل الأسهم (1.0 مليون دولار أمريكي)





الابتكار في الاستثمار الاجتماعي

الابتكار في الاستثمار الاجتماعي

كما ذكرنا سابقاً يتم تمويل صناعة الاستثمار الاجتماعي من خلال جميع أنواع أدوات التمويل التقليدية - بما في ذلك الديون وحقوق الملكية. لكن لا تعد الوسائل التقليدية وحدها كافية لدعم المشاريع الاجتماعية والقضاء على جميع التحديات الاجتماعية والبيئية حول العالم. لذلك فإن الابتكار يعد عنصراً أساسياً في الاستثمار الاجتماعي للنهوض بالقطاع من خلال ابتكار وتصميم مفاهيم مالية جديدة واستخدام مجموعات واسعة من أدوات التمويل المبتكرة التي تتناسب مع احتياجات ومتطلبات القطاع الاجتماعي. يمكننا أن نرى في الآونة الأخيرة ظهور العديد من المفاهيم الجديدة في سوق الاستثمار الاجتماعي كالتمويل المختلط والعديد من الأدوات الاستثمارية المبتكرة والتي لاقت رواجاً كبيراً من قبل المستثمرين والمؤسسات الاجتماعية كأدوات الدفع مقابل النجاح أو الدفع مقابل النتائج مثل صكوك الأثر الاجتماعي أو الصكوك الخضراء والكثير غيرها.

أولاً: التمويل المختلط

التمويل المختلط هو استراتيجية تدمج بين مصادر رأس المال المختلفة كاستخدام رأس المال التنموي من مصادر عامة أو خيرية لزيادة استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة أي أنه يدمج بين الأموال الخاصة والأموال العامة لدعم مختلف القطاعات، كما يوفر التمويل المختلط حلاً واعداً لتحديات التنمية الهائلة في القرن الـ 21.

التمويل المختلط هو منهجية هيكلية وبناء.

يسمح للمؤسسات ذات الأهداف المختلفة بالاستثمار جنباً إلى جنب مع تحقيق أهدافها الخاصة (سواء كانت عائداً مالياً أو تأثيراً اجتماعياً أو مزيجاً من كليهما).

يتم تطبيق التمويل المختلط في البلدان النامية بشكل أكثر.

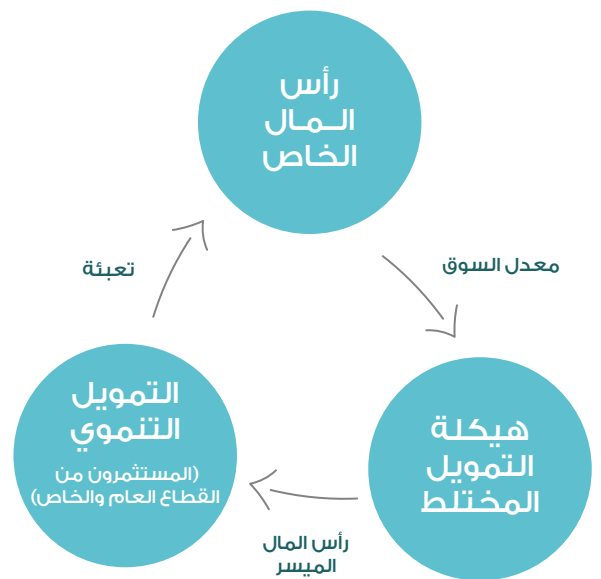
تواجه البلدان النامية تحديات كبيرة بما في ذلك انخفاض مستويات الحصول على مياه الشرب الآمنة والنظافة الصحية وفقر الطاقة ومستويات عالية من التلوث وارتفاع معدلات الأمراض الاستوائية والمعدية ونقص البنية التحتية المادية. يمكن للتمويل المختلط أن يخلق فرصاً استثمارية في البلدان النامية، وجذب أموال إضافية من القطاع الخاص.

يهدف التمويل المختلط إلى تحفيز الاستثمار الخاص.

وإشراكه في عملية تمويل أهداف التنمية المستدامة. بحيث يركز أصحاب المصلحة والمبادرات الهامة الأخرى على نطاق أوسع للتمويل المختلط الذي يشمل استخدام رأس المال التنموي ورأس المال العام الموجه للتنمية التجارية (مثل رأس المال من مؤسسات التمويل التنموي).

شكل رقم (19): هيكلية التمويل المختلط

- يوفر المستثمرون من القطاع العام أو الخيري التمويل بشروط أقل من السوق ضمن هيكلية رأس المال (يشار إليه باسم رأس المال الميسر)
- يقدم المستثمرون من القطاع العام أو الخيري ضمانات أو تأمينات بشروط أقل من السوق (يشار إليها بال ضمانات / تأمين ضد المخاطر)
- ترتبط المعاملات بتقديم خدمات منح المساعدة الفنية (يشار إليها بصناديق المساعدة الفنية) (تساعد منح المساعدة الفنية المنظمات على بناء قدراتها الداخلية لإحداث تأثير إيجابي)
- تمويل تصميم أو إعداد المعاملات عن طريق المنح (يشار إليها بمنح مرحلة التصميم)

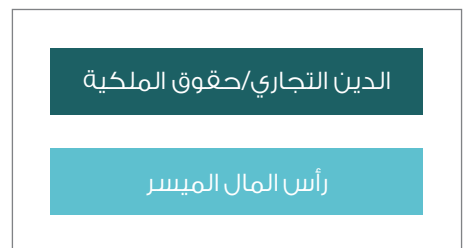


- يتم توفير رأس المال الميسر والضمانات/ التأمين ضد المخاطر من قبل القطاع العام أو الخيري لخلق فرص استثمارية مقبولة ومتوازنة من حيث العوائد والمخاطر لمستثمري القطاع الخاص عن طريق:
 - تخفيض نسبة المخاطر للاستثمار.
 - تحسين نسبة العوائد والمخاطر بالنسبة إلى معايير السوق.
- صناديق المساعدة الفنية ومنح مرحلة التصميم ليست استثمارات مباشرة في هيكلية رأس المال، ولكنها تساعد على تحسين احتمالية قابلية التمويل والإغلاق المالي للمعاملات.

النماذج الأساسية لهيكلية التمويل المختلط

رأس المال الميسر

يقدم المستثمرون من القطاع العام أو الخيري الأموال بشروط أقل من السوق ضمن هيكل رأس المال لخفض التكلفة الإجمالية لرأس المال أو لتوفير طبقة إضافية من الحماية للمستثمرين من القطاع الخاص (رأس المال الميسر)



الضمان / تأمين ضد المخاطر

يقدم المستثمرون من القطاع العام أو الخيري تعزيز الائتمان من خلال الضمانات أو التأمين بشروط أقل من السوق (يشار إليها باسم الضمان / تأمين ضد المخاطر)



صناديق المساعدة الفنية

ترتبط المعاملات بمنشأة مساعدة فنية ممولة عن طريق المنح والتي يمكن استخدامها قبل أو بعد الاستثمار لتعزيز الجدوى التجارية والأثر التنموي (صناديق المساعدة الفنية)



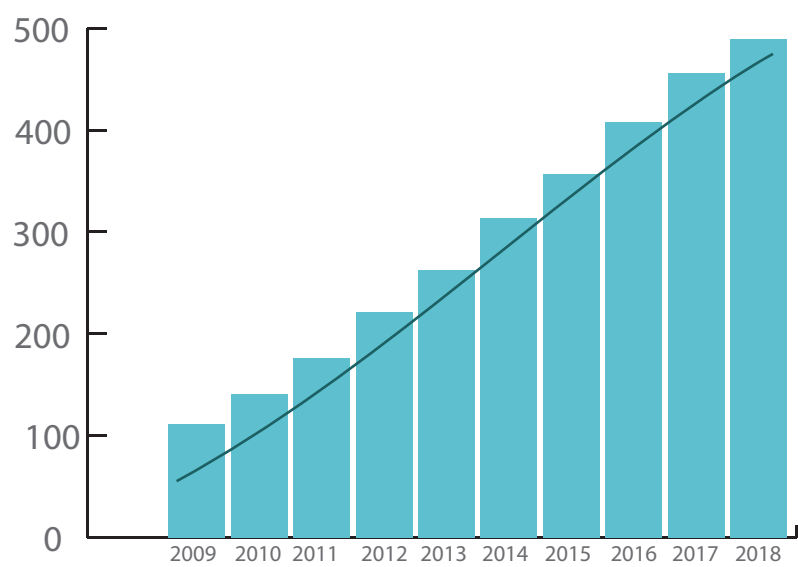
منح مرحلة التصميم

يمول تصميم أو إعداد المعاملات من خلال المنح (بما في ذلك إعداد المشروع أو منح مرحلة التصميم)



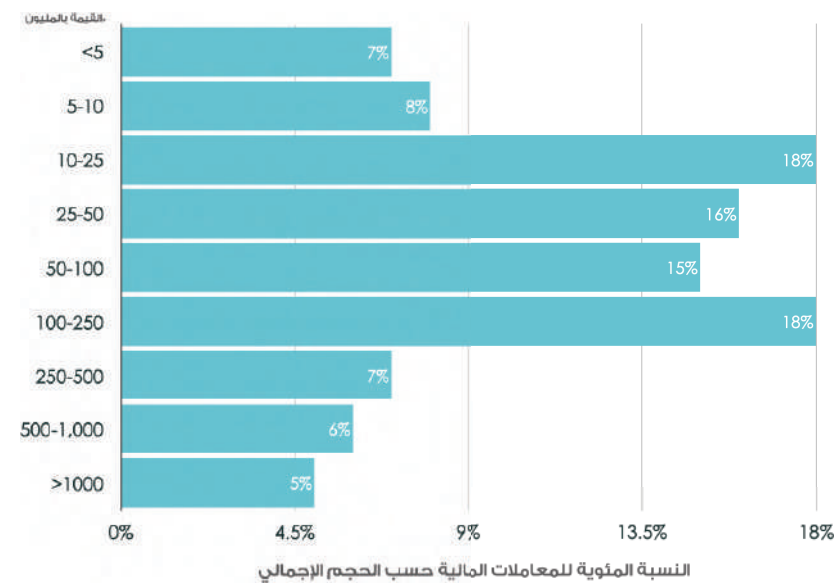
سوق التمويل المختلط

شكل رقم (20):النمو السنوي لأنشطة التمويل المختلط



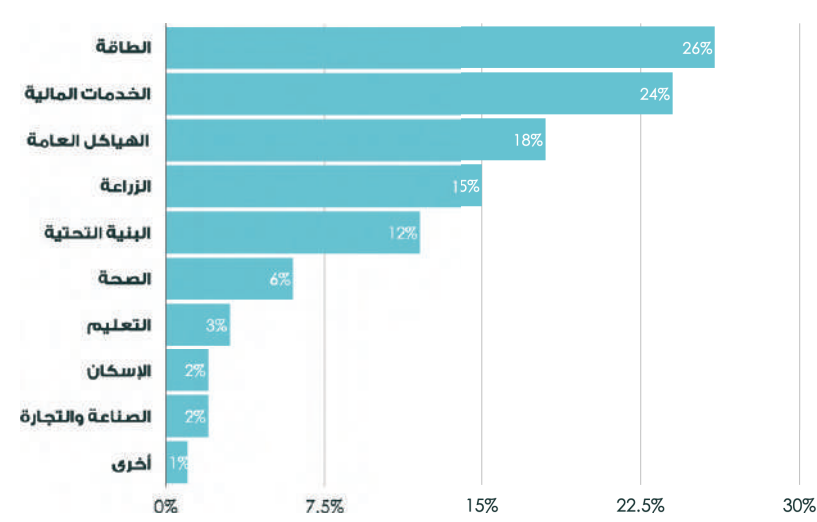
حشد التمويل المختلط ما يقرب من 137 مليار دولار من رأس المال من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية حتى الآن. حدد ما يقرب من 3700 التزام مالي لهذه المعاملات المالية المختلطة

شكل رقم (21):حجم الصفقات



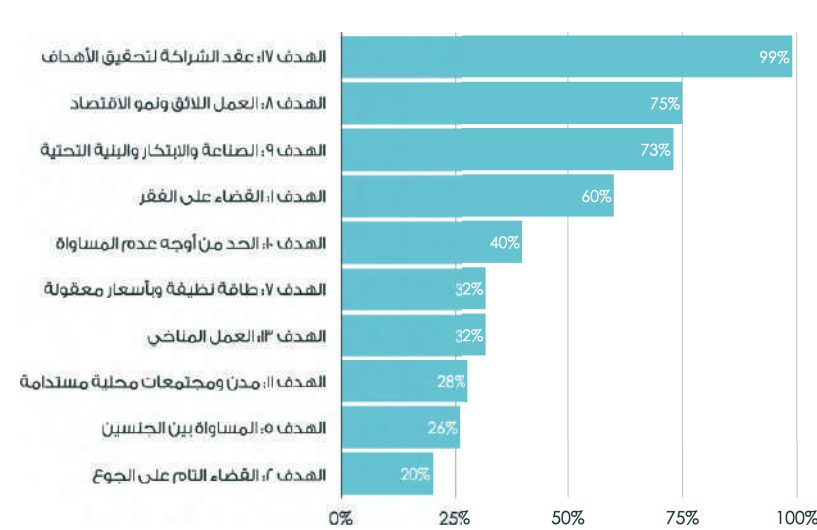
تتراوح المعاملات المالية للتمويل المختلط ما بين الحد الأدنى من 110,000 دولار إلى حد أقصى قدره 8 مليارات دولار. بلغ متوسط حجم المعاملات المالية المختلطة 6مليون دولار 2010-2018

شكل رقم (22): التمويل المختلط من خلال القطاعات



كانت الطاقة هي القطاع الأكثر استهدافاً في المعاملات المالية المختلطة، تليها الخدمات المالية. كما كانت الهياكل العامة التي تستهدف قطاعات متعددة شائعة أيضاً

شكل رقم (23): التمويل المختلط وأهداف التنمية المستدامة



كان الهدف 17 (الشراكات من أجل الأهداف) والهدف 08 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 09 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 01 (القضاء على الفقر) أكثر أهداف التنمية المستدامة شيوعاً في معاملات التمويل المختلط

ثانياً: أدوات الدفع مقابل النتائج

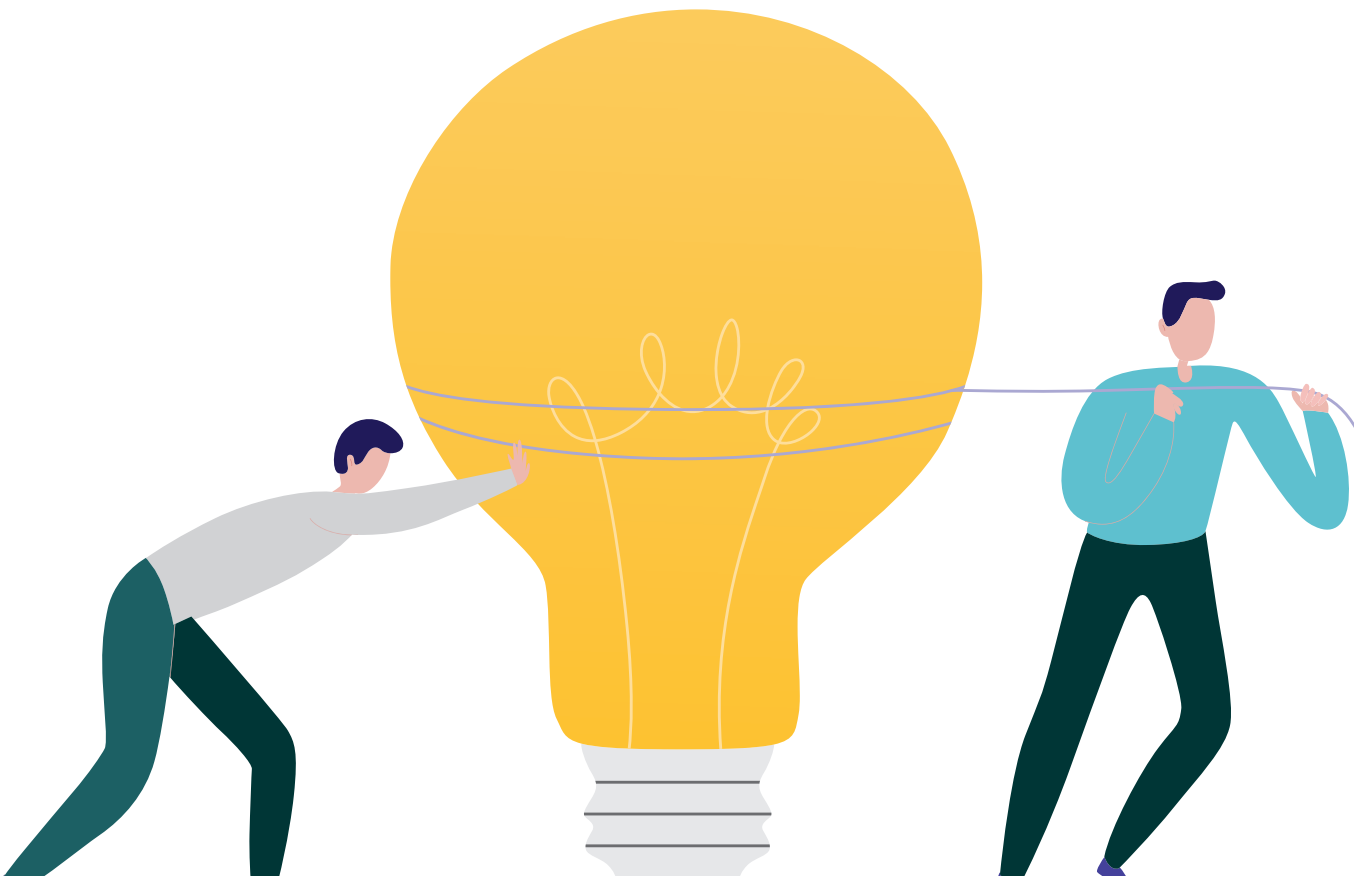
السندات ذات الأثر الاجتماعي هي بمثابة أداة مالية أو عقود اتفاق حيث يستثمر الأفراد في برامج عمومية أو حكومية، حيث يتم الالتزام بتحقيق نتائج اجتماعية مُحسنة ينتج عنه عائد على الاستثمار.

السندات ذات الأثر التنموي هي أداة استثمارية قائمة على الأداء تهدف إلى تمويل برامج التنمية في البلدان ذات الموارد المنخفضة وهي مبنية على نموذج سندات الأثر الاجتماعي.

تعد سندات الأثر الاجتماعي وسندات الأثر التنموي من بين أكثر الأدوات التي دخلت السوق مؤخرًا إثارة وإشراقًا. وتُستخدم سندات الأثر الاجتماعي عادة في البلدان المتقدمة حيث تسدد الحكومة للمستثمرين، بينما في حالة سندات الأثر الإنمائي فإن المانحين أو المؤسسات هم الذين يسددون للمستثمرين رغم أنه يمكن المزج بين الحكومة والمانحين أيضًا.

يشكل مسمى السندات بعض الالتباس في مفهوم السندات ذات الأثر حيث لا تعد مطابقة تماماً للسندات التقليدية من ناحية كيفية تطبيقها واستخداماتها. إن سندات الأثر ليس سندًا في حد ذاتها، لأن السداد والعائد على الاستثمار يتوقعان على تحقيق النتائج الاجتماعية المرجوة؛ إذا لم تتحقق الأهداف، لا يحصل المستثمرون على عائد أو سداد أصل.

لكن تستمد سندات الأثر اسمها من حقيقة أن مستثمريهم هم عادةً أولئك المهتمون ليس فقط بالعائد المالي على استثماراتهم، ولكن أيضًا بتأثيره الاجتماعي. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن سندات الأثر لا تعد سندات تقليدية في المقام الأول بل هي أداة وشكل مبتكر من التعاون عبر القطاعات يمكن أن يساعد الحكومة على الانتقال من تمويل الجهود العلاجية إلى معالجة المشاكل الاجتماعية من خلال حلول وقائية ذات تأثير أعلى وأقل تكلفة.



كيف تعمل سندات الأثر الاجتماعي؟

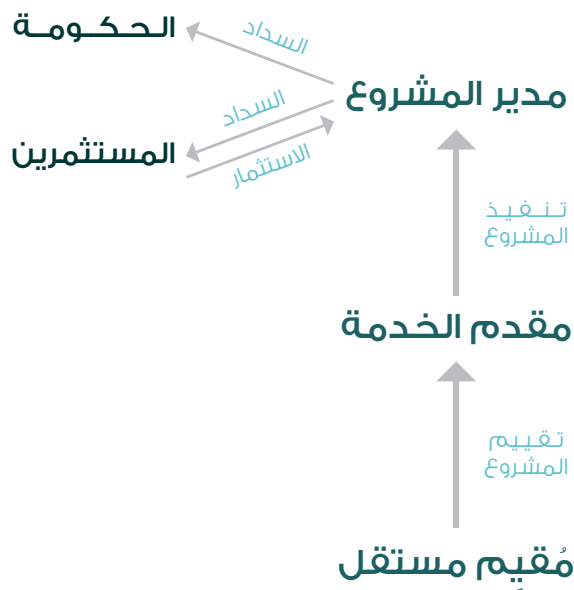
تحديد المشكلة والحلول الممكنة بشكل عام، تبدأ العملية عندما تحدد الحكومة تحدياً أو مشكلة في القطاع العام. تتضمن بعض المشكلات السلامة العامة والصحة وخدمات دعم الأسرة. ثم تحدد الحكومة الحلول الممكنة للمشكلة المحددة.

جمع الأموال للمشروع من مستثمرين من القطاع الخاص بعد تحديد الحل المحتمل، تعمل الحكومة على جذب المستثمرين من القطاع الخاص إلى المشروع. يحدد الطرفان المعايير القابلة للقياس الكمي التي ستشير إلى نجاح المشروع. ثم يوفر المستثمرون المهتمون رأس المال المطلوب لدعم العمليات وتنفيذ الحل. لاحظ أن المستثمرين لا يتلقون أي مدفوعات فائدة طوال مدة المشروع.

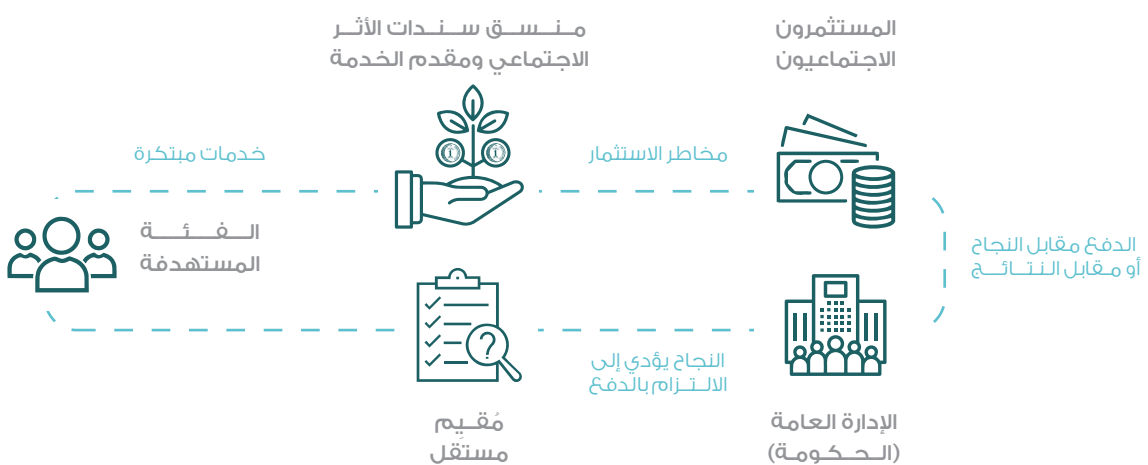
تنفيذ المشروع يستخدم مدير المشروع الأموال التي تم الحصول عليها لتمويل عمليات المشروع، ويبدأ مزود الخدمة في تنفيذ البرنامج.

تقييم نجاح المشروع ودفع مدير المشروع والمستثمرين في نهاية المدة المحددة، يكمل مقيم مستقل تقييم نجاح المشروع بناءً على المقاييس المحددة مسبقاً. إذا استوفى المشروع المعايير، تدفع الحكومة لمدير المشروع، الذي يقوم بعد ذلك بتحويل الأموال إلى المستثمرين في سندات الأثر الاجتماعي.

شكل (24): طريقة عمل السندات ذات الأثر



شكل (25): جميع الأطراف المشاركة في عملية سندات الأثر



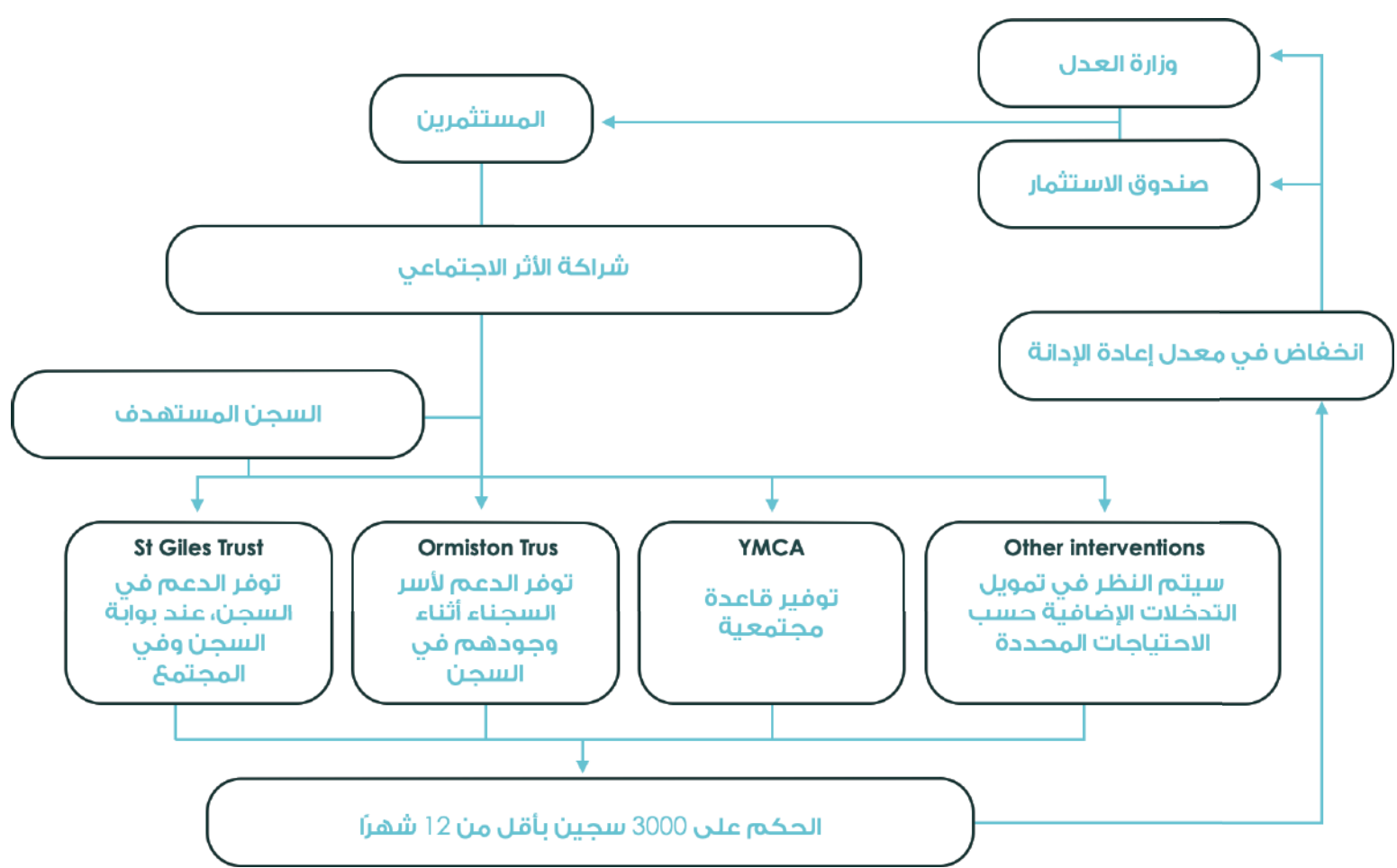
مثال: سندات التأثير الاجتماعي في سجن بيتربورو-بريطانيا

تم إصدار أول سندات تأثير اجتماعي في عام 2010 من قبل وزارة العدل البريطانية بالشراكة مع Social Finance وعدة صناديق استثمارية في سجن بيتربورو في المملكة المتحدة. جمعت السندات 5 ملايين جنيه من 17 مستثمر اجتماعي لتمويل مشروع تجريبي وذلك بهدف معالجة قضية الارتداد إلى السجون ومعدلات الإدانة وتأهيل 3000 سجين من الذكور. تشمل التدخلات للفئة المستهدفة المستهدفين ما يلي: الإرشاد النفسي – اجتماعات شخصية – المساعدة في تأمين السكن – الحصول على الإعانات الاجتماعية والحصول على وظيفة بعد الخروج من السجن – الدعم النفسي والعملي للعائلات خلال فترة سجن السجناء في السجن.

يرتبط العائد للمستثمرين بالنتيجة الاجتماعية القابلة للقياس التي ستحققها التدخلات؛ إذا حسب وكيل المراقبة المستقل أن معدل إعادة الإدانة (المحدد على أنه عدد أحداث الإدانة على مدار 12 شهراً بعد الإصدار) قد انخفض بنسبة 10% على الأقل لكل مجموعة، أو 7.5% بشكل عام، مقارنة بـ "مجموعة المراقبة" غير الخاضعة للتدخلات، تعهدت وزارة العدل بسداد المستثمرين بالإضافة إلى عائد الاستثمار. العائد يتناسب طردياً مع انخفاض نسبة في معدلات إعادة الإدانة مقابل المجموعة الضابطة، ويتراوح بين 2.5% وحد أقصى 13% سنوياً.

بمعنى آخر، لكي تقدم وزارة العدل عائد الاستثمار، يجب أن ينخفض معدل الجريمة للمدانين السابقين بنسبة 7% كحد أدنى. إذا تجاوزت السياسات التي تم سنّها حتى تلك الخطوة، يمكن أن يصل عائد حامل السندات إلى 13%.

شكل رقم (26): طريقة عمل سندات الأثر الاجتماعي لسجن بيتربورو-بريطانيا



سندات الأثر الإنمائي

كيف تختلف سندات الأثر الإنمائي عن الأدوات التقليدية الأخرى؟

● سندات الأثر الإنمائي هي أدوات تمويلية مبتكرة تستقطب رأس مال القطاع الخاص وخبراته، مع التركيز على تحقيق النتائج.

● مستثمرو القطاع الخاص يمولون المشروع في المرحلة الأولى ولا يستردون استثماراتهم إلا إذا تحققت النتائج الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها.

● هذا الأسلوب يحول تحديات التنمية إلى فرصة قابلة للاستثمار بدلاً من كونها مشكلة.

تستقطب سندات الأثر الإنمائي رأس مال القطاع الخاص وخبراته، مع التركيز على تحقيق النتائج.

فبدلاً من أن تمول الحكومة أو المانحون أحد المشاريع مباشرة، فإن مستثمري القطاع الخاص يبدؤون أولاً بتمويل المبادرة، ولا يحصلون على استثماراتهم إلا إذا تحققت النتائج الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها. ويحول هذا الأسلوب تحديات التنمية إلى فرصة قابلة للاستثمار بدلاً من أن تكون مشكلة.

كما أنه ينتقل بالتركيز من المدخلات إلى الأداء والنتائج، حيث يكون القطاع الخاص آنذاك مهتماً باستعادة استثماراته وضمان استخدامها بأعلى قدر من الكفاءة والإنتاجية من قبل مقدمي خدمات القطاع الخاص الذين يتولون تنفيذ المشروع.

وسندات الأثر الإنمائي الاجتماعي ليست سندات بالمعنى التقليدي المتعارف عليه، بمعنى أنها ليست ضمانات للدين تدر معدلاً ثابتاً من الفائدة إلى أن يحين أجل استحقاقها، لكنها تعتبر أدوات شبيهة بالأسهم تسدد للمستثمرين على أساس النتائج التي يتم إحرازها. كما أنها تتميز بمستويات أعلى من المخاطرة والعائد المحتمل مقارنة بالسندات التقليدية.

مثال: سندات الأثر الإنمائي لتعليم البنات-الهند

سندات الأثر الإنمائي (DIB) لتعليم الفتيات هي طريقة جديدة رائدة لتشجيع مستثمري القطاع الخاص لتمويل مشاريع التنمية تركز 100% على النتائج الاجتماعية الإيجابية المحققة. ساهمت المبادرة في مساعدة تحسين التعليم لـ 18000 طفل، 9000 منهم فتيات في 166 مدرسة في راجستان، الهند.

تم اختيار راجستان لأنها تحتوي على بعض أسوأ المؤشرات لتعليم الفتيات في الهند. لذلك كان من الواضح أنه يجب القيام بالمساعدة بطريقة ما إذا أردنا انتشار هذه المجتمعات من الفقر. تركز السندات على هدفين أساسيين وهما:

تحسين مستويات التعلم للطلاب ورفع عدد الفتيات المنتسبين الى المدارس. بالإضافة إلى الاستفادة على المدى القصير من التحسين في مستوى التعليم وزيادة فرص التسجيل والتعلم للأطفال، يهدف هذا السند الإنمائي إلى إثبات مفهوم جديد في عالم الاستثمار والتمويل باستخدام سندات تعود بالعوائد المالية الإيجابية على المستثمرين وتخلق أثرًا اجتماعيًا عظيمًا في نفس الوقت.

كيف تعمل سندات الأثر التنموي؟

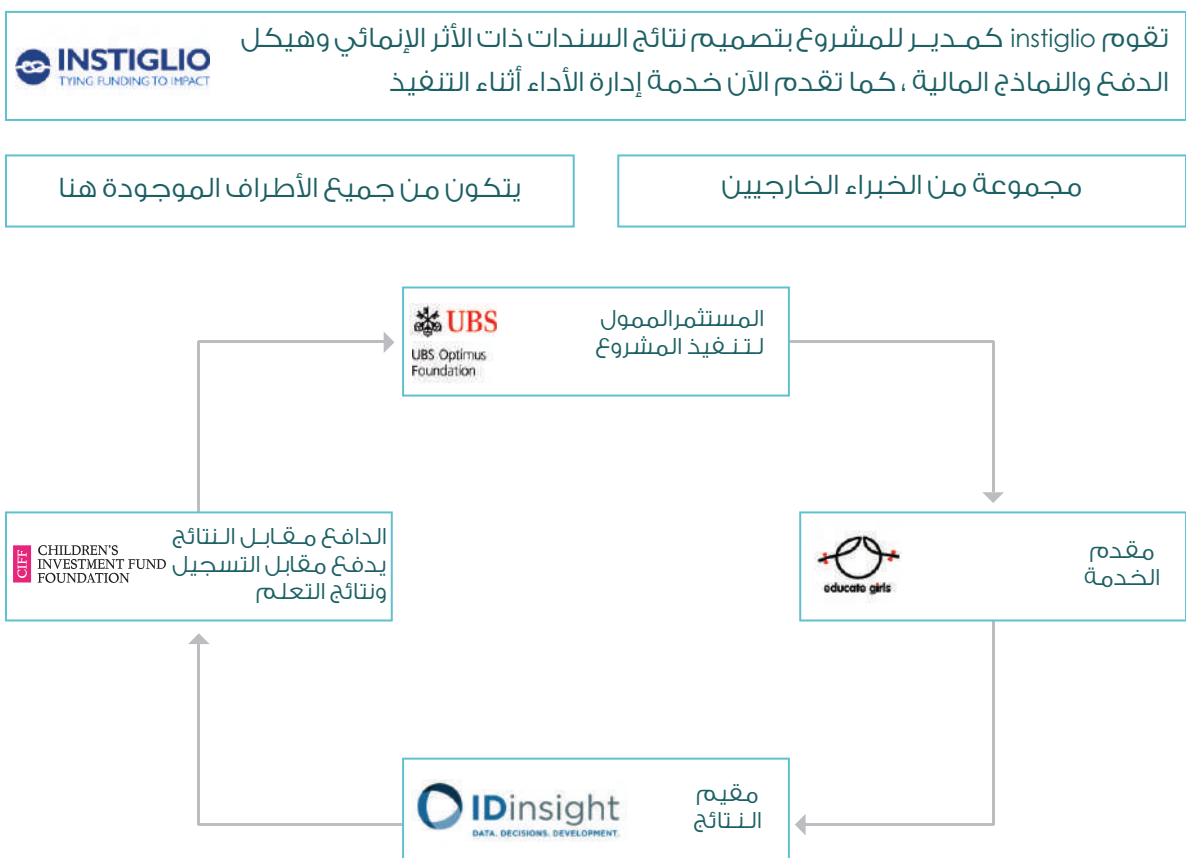
يقدم مستثمر ذو دوافع اجتماعية في هذه الحالة UBS Optimus رأس المال لمزود الخدمة Educate Girls للبدء بالعمل

الدافع مقابل النتائج في هذه الحالة (CIFF) Children's Investment Fund Foundation يضمن بإعادة المبلغ المستثمر للمستثمر (UBSOF) بالإضافة إلى عوائد إضافية طالما تم استيفاء الأهداف المتفق عليها

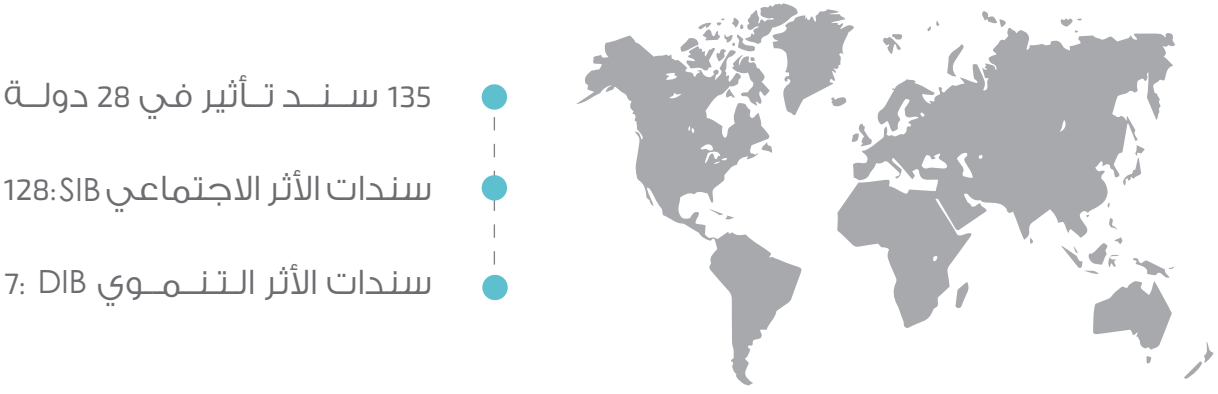
سيتم دعم Educate Girls DIB من قبل مديري المشاريع (Instiglio) الذين يقدمون خدمات إدارة المشروع وقياس الأداء لمقدم الخدمة

بعد انتهاء البرنامج في عام 2018، سوف يقوم مقيم النتائج Idinsight بتقديم تقرير تقييم النتائج إلى جميع الأطراف المعنية والذي يظهر التأثير المقاس لـ Educate Girls على التعليم والتسجيل للفئة المستهدفة. سيقوم CIFF بصرف المدفوعات إلى UBS Optimus النتائج المقاسة للبرنامج

شكل رقم (27): طريقة عمل سندات الأثر التنموي لتعليم البنات في الهند



نظرة عامة عن أداء سندات الأثر 2019



شكل (28): سندات الأثر حسب القطاع





المصادر

- Abhilash Mudaliar et al, (June 2019),GIIN_2019 Annual Impact Investor Survey, GIIN(NewYork,USA.)
- Abhilash Mudaliar, and Hannah Dithrich, (April,2019), sizing the Impact Investing Market , GIIN (NewYork,USA.)
- CATHY CLARK et al, (November 2013)Impact investing 2.0 the way forward-insight from 12 outstanding funds., Pacific Community Ventures, Inc. (PCV), ImpactAssets, and Duke University's Fuqua School of Business.
- Convergence's blended finance primer, Cinvergenve finance
- Djeneba Doumbia and Morten Lykke Lauridsen,(OCT 2019),Closing the SDG Financing Gap—Trends and Data ,international finance corporation IFC.
- Dean Hand, Director et al,(January2020) ,GIIN Annual Impact Investor Survey 2020 Executive Summary,GIIN, (NewYork,USA.)
- Franck Ardourel (May 17, 2018), Impact Investing: What It Is & How Does It Work, (Alameda,USA)
- Impact investment course by he Jindal Centre for Social Innovation + Entrepreneurship (JSiE) , futurelearn.
- Ivoy so & Alin S. Capanyola (May 16,2016) , How Impact Investors Actually Measure Impact
- Jp dalmman, ,(Dec 31, 2018), Impact Investing, Just A Trend Or The Best Strategy To Help Save Our World?,Forbes, (New Jersey USA.)
- Jed Emerson ,An Impact Assets issue brief exploring critical concepts in impact investing ,Impact assets (Bethesda,USA)
- Kris Douma ,(2008),Impact investing market map, principles of responsible investment PRI,(London, United Kingdom)
- MATT BANNICK et al,ACROSS THE RETURNS CONTINUUM,Omidyar Network (Redwood City,USA).
- Michael Drexler and Abigail noble,(January 2012),Impact Investment Ecosystem: The Landscape Today, World economic forum (Cologny Switzerland).
- SOCIAL IMPACT INVESTMENT: THE IMPACT IMPERATIVE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT .Organisation for Economic Co-operation and Development OECD, (Paris ,France)
- THE EDUCATE GIRLS DEVELOPMENT IMPACT BOND: A NEW FINANCE MODEL FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT , Instiglio
- The State of Blended Finance (2018) , convergence blending global finance
- سندات الأثر الإنمائي يمكن أن تحسن نتائج التنمية (2015/12/21) البنك الدولي
- 14 خطوة لاستثمار ناجح، دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

فريق تسامي

حفيظة العزقي

مسؤول البرامج
كاتب المحتوى



لجين آل عبيد

شريك مؤسس ورئيس التنفيذي



مها الحسن

مسؤول التسويق
مصمم المحتوى



خليفة البركاتي

نائب الرئيس التنفيذي ومدير البرامج
المراجعة و التدقيق



الجوهرة البنيان

مسؤول أول علاقات عامة
مساعد المصمم



عبير باشطح

مشرفة برامج
المراجعة و التدقيق



مشعل الفاخري

مسؤول البرامج



لطيفة الصليهم

مسؤول الخدمات المشتركة





منشورات تسامي

شكرًا

لكم